المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 09 سبتمبر 2024

اليسار المغربي في أزمة

تقرأن-ون في هذا الملف

2024: الاستبداد يحتفل بالذكرى الستين لتأسيس واجهته البرلمانية

• عين على نضالات طبقتنا

• تفاعل مع الرفيق مصطفى الشناوي بصدد "صفة الموظف العمومي"

• الانتخابات الرئاسية في إيران: منعطف تكتيكي للنظام

• استمرار إضراب شغيلة شركة المناولة «طوب فوراج» (Top Forage) بمنجم بوازار بجماعة وسلسات، إقليم ورزازات، منذ يوم الاثنين 15 يوليوز 2024

84 سنة بعد اغتياله: تذَكُّرُ إسهامات تروتسكي

• المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

اليسار المغربي في أزمة

افتتاحية جريدة المناضل-ة

مع مطلع هذا الشهر سيندفع دكاك البرجوازية، الذي لم يتوقف قط، بوتيرة أشد في عملية الهدم المتواصل لما تبقى من مكاسب عمالية وشعبية، وفي تشديد استغلال الشغيلة، وقهر عامة الكادحين- ات، لصالح الأقلية البرجوازية المحلية وحليفها الرأسمالي العالمي. وستعمل آلته السياسية على خنق كل صوت محتج، وقمع كل مقاومة في مهدها، وتكثيف التضليل بوعود «الدولة الاجتماعية» وما قد تبتكر من أضاليل.

من ينتظر غير ذلك واهم، فالصراع الطبقي يحكمه من جانبٍ منطقُ ربح الأقلية الرأسمالية، وما يقتضي من تدابير تأمين أفضل شروطٍ تراكمها، ومن جانبٍ آخر منطقُ المقاومة من طرف الضحايا. وعوض إدمان التشكي والتباكي على واقع مجمل الطبقات الشعبية المرير، والتماس تحسين الوضع من الماسكين بزمام البلد أنفسهم، في شكل مناشدات «للحكومة» كي تصلح هنا وتنصف هناك، كما درج نوع من «المعارضة»، يقتضي الوضع تنظيما وتوجيها سياسيا سديدا لقوى النضال الكامنة في قاعدة المجتمع المقهورة.

هذه مهمة اليسار. لكن وضع هذا اليسار مثير للنقد ولاقتراح أفق بديل، لأنه بكل بساطة أبعد ما يكون عن أهلية النهوض بهذا الدور. اليسار المغربي في أزمة تاريخية غير مسبوقة، يتأكد على مر الأيام، بما تحمل هذه من تطورات على الصُّعد كافة، أن هذه الأزمة ليست عابرة، ولا هي أزمة نمو، بل إنها أزمة وجود.

اليسار المغربي يساران. المعظم يسار برجوازيُّ المشروع يعارض الدكتاتورية القائمة من منطلق «تقاسم» السلطة مع الملكية، على الأساس الرأسمالي القائم، على شاكلة حكومة عبد الله إبراهيم في مطلع الاستقلال الشكلي، وقد بات متخليا عن مبدأ القطع مع الإمبريالية (السيادة الوطنية) بعد التردي العظيم الذي مثله سقوط الاتحاد السوفياتي وكتلته. قسم منه منظَّم حزبيا، وقسم غير منظَّم متأثر بمثقفين ليبراليين من طراز أبي بكر الجامعي ومن لف لفه. ويشترك القسمان المنظورَ البوعبيدي المسمى «خط نضال ديمقراطي»، أي العمل أساسا في المؤسسات القائمة مع ضغط من خارجها بتحركات متحكم بها، وقد بات مُركِّزا على نقد الريع والفساد، وعامة ما يسمونه «المخزن الاقتصادي»، وليس بتاتا الأساس الرأسمالي لذلك كله.

اليسار الثاني عماليٌّ: ينحصر ، بعد التحول الماسخ الذي شهده المكون الشيوعي، وصولا إلى الشلة الليبرالية البائسة المنتسبة إليه راهنا، في امتدادات ما وُصف تاريخيا باليسار الجديد، متفاوتا من وجهة نظر النضج السياسي والتنظيمي، أقدره على الفعل حزب النهج الديمقراطي العمالي، وفضلا عن ذلك المكونُ الماركسي الثوري الناشئ، متمثلا في أنصار جريدة المناضل- ة. كما لا تخلو قاعدة قوى المعارضة التاريخية من أفراد منتسبين إلى القضية العمالية ماركسيا.

كلا اليسارين منكمش، ومنه حتى السائر إلى انقراض. يوجد هذا اليسار اليوم إزاء وضع عام من تراجع النضالات، عمالية وشعبية، باعث على الإحباط و اليأس. فبعد موجة حراكات شعبية بلغت ذروتها في الريف، وبعد قمع هذا الأخير الشرس وسجن قياداته، وما تلا من إخراس بالقمع لكل صوت ناقد، نزلت حدة المقاومة الشعبية بمناطقها التاريخية إلى أدنى ما يمكن في سياق يطبعه غلاء المعيشة ومستوى بطالة مهول، وتردي الخدمات العامة. هذا فيما صارت الحركة النقابية إلى حال من الضعف شديدة، بعد نسف دام عقودا لإمكانات التنظيم بتعميم هشاشة علاقة الشغل، والقمع الممنهج للأجنة النقابية لا سيما بالقطاع الخاص. هذا فضلا عن مفعول خط «الشراكة الاجتماعية» المدمر الذي أوغلت فيه البيروقراطيات النقابية حتى المعتبرةُ من اليسار.

اليسار الإصلاحي المغربي البرجوازي المشروع هو الذي أفلح في حقبة امتدت حتى نهاية تسعينات القرن الماضي في كسب قاعدة جماهيرية عريضة، شملت حتى قسما من الطبقة العاملة. هذه الإصلاحية فشلت، لكن قوى اليسار الراديكالي ظلت على عجزها كما كانت، لم تجْنِ فائدة من خيبة آمال الجماهير المعلقة أمدا طويلا على ذلك اليسار الإصلاحي ولم يتقدم على طريق تضافر النضالات صوب بديل إجمالي.

وقد نقل قسم من الجماهير الشعبية تطلعاته الإصلاحية إلى حزب العدالة و التنمية، تجلى ذلك انتخابيا وجلب بدوره الخيبة. بيد أن الأوهام الإصلاحية لا تتبدد، و لا يُنتصر عليها داخل الطبقة العاملة بمجرد التنديد بطابعها الواهم فقط، ولا حتى بالتنبيه استباقيا إلى مساومات الإصلاحيين واستسلاماتهم.

النزوع الإصلاحي ليس مجرد خط سياسي بل هو ميل عفوي لدى الطبقة العاملة، وعامة المقهورين- ات. فالجماهير العمالية والشعبية تبدأ سعيها إلى تحسين وضعها المرير بالأدوات المتاحة لها بدون هدف تغيير شامل عميق، وبمنطق تفادي تكاليف اجتماعية باهضة.

التغيير الثوري لا ينتج عن فقد الأوهام الإصلاحية، بل بدفعها لتتجاوز حدودها، أي عدم الوقوف عند الحدود التي يفرضها تراكم رأس المال، بمنهجية انتقالية، في خضم سيرورة نضالية. وهذا غير متاح سوى في ظروف استثنائية مع تراكم قوى كبير.

فترة الهزيمة والتراجع والخمول باعثة على الإحباط واليأس، وقد تكون تربة خصبة للتشوش وفقدان الاتجاه، لا بل حتى للانعزال العصبوي، أي الانزواء بادعاء امتلاك «الخط الصحيح» بمنأى عن حركة النضال الفعلية الجارية في الواقع، وكذا للتكيف الانتهازي، أي مسايرة الارتداد النضالي بالتخلي عن الهدف الكبير لقاء ما يبدو مكسبا آنيا. لكن هذه الفترة هي أيضا فرصة تفكير ونقد ذاتي، ونظر ديالكتيكي إلى الوضع، أي عدم الاقتصار على إبراز المخاطر والانتكاسات، فهي لا تشكل مجمل الوضع، بل الانتباه أيضا إلى الإمكانات وما هو كامن حابل بتغيير إيجابي، وهو ما تجلى مرارا، آخرها حراك التعليم العظيم.

تفجُّرُ الغضب الاجتماعي متواصل، متخذا شكل بؤر متناثرة وغير متزامنة، بفعل ضعف التنظيم وحتى غيابه في معظم الحالات. والمشكل الأعوص أن البؤر تلك تظهر في سياق مطبوع بفقد مرجعيات سياسية، وبضعف كمي ونوعي لقوى اليسار بمختلف جبهات الصراع.

أفضت أزمة منظمات النضال، وغياب حزب عمالي نشيط في مركزة النضالات، إلى ظاهرة الحراكات الشعبية في المناطق المهملة، وكذا العمالية بعد تفاقم التسلط البيروقراطي في النقابات. هذه الظاهرة الحراكية تفتح أفاقا جديدة واعدة، لكنها تترك جانبا أوجها مركزية في النضال السياسي الاشتراكي: ضرورة بناء منظمة سياسية منغرسة بقوة في الطبقة العاملة، وتطوير إستراتجية سياسية ومشروع لتكوين وتعبئة المناضلين والمناضلات نحوه.

الطبقة العاملة متنامية عددا ومتجددة، لكنها غير واعية لوضعها ولمصالحها وحتى لكونها طبقة واحدة، ولا تعي حتى وجودها. ليس ثمة مرجعية اشتراكية، لا إصلاحية ولا ثورية لدى قسم ذي شأن من الطبقة العاملة المغربية اليوم. وفكرة إمكان بديل عن الرأسمالية هي ببساطة غائبة كليا عن ذهنية السواد الأعظم من طلائع النضال الراهنة.

هذه حال اليسار المغربي، وما يواجه من تحديات يفرضها مستوى الوعي الطبقي الراهن، تقع مسؤولية العمل لإخراجه من أزمته، واستثمار ممكنات الكفاح العمالي والشعبي (التي قد تخبو لكنها لا تنعدم، لا بل قد تفاجؤنا عند لحظة ما بتدفق غير مسبوق بفعل شرارة قد يشكلها أي فعل قهر مما يُقترف بلا انقطاع) والسير بها وجهة بديل حقيقي لواقع الاستبداد والرأسمالية، على عاتق الأقلية الثورية الصامدة، المسلحة بأداة النقد والتحليل الماركسية.

2024: الاستبداد يحتفل بالذكرى الستين لتأسيس واجهته البرلمانية

بقلم، أزنزار

بعد أسبوع من احتفال الاستبداد وأحزاب البرجوازية (وللأ سف من بوأتهم ظروف لا يتسع هذا النص لتوصيفها قيادةَ المنظمات العمالية) بذكرى استئثار البرجوازية بقيادة نضال الشعب المغربي ضد الاستعمار (ذكرى وثيقة 11 يناير 1944)، احتفل الاستبداد بالذكرى الستين لتأسيس واجهته البرلمانية. وجدير بالذكر أن الذكرى الأولى (11 يناير) هي ما أفضى إلى تكريس الاستبداد، بفعل سعي القوى البرجوازية (الحركة الوطنية) إلى توافق مع الملكية، انتهى باستئثار هذه الأخيرة بالحكم، بعد استئصال كل أشكال المعارضة.

على مدى ثلاثة أيام، تناوب على منصة البرلمان أساتذة جامعيون، احترفوا تمجيد الاستبداد والشهادة له بتفرده الديمقراطي والطابع الاستثنائي للتجربة الديمقراطية المغربية، وهُمْ من يشكل دوما الكتيبة الأيديولوجية التي تتقدم بوعي للتصدي لكل نضال عمالي وشعبي، عبر مبادرات وساطة ونصح الكادحين- ات بالابتعاد عن السياسة، أي تركها للسادة البرجوازيين والمعبرين الفكريين عنهم، وضمنهم هؤلاء الجامعيون ذاتهم.

تعني فرادة وتميز التجربة الديمقراطية بالنسبة للمَلكية وخدامها الأيديولوجيين، تفردها عن الديمقراطية الفعلية التي تعني أساسا إخضاع كل سلطة للانتخاب والمساءلة والعزل، وأن الوثيقة الدستورية يجب أن تكون نتاج مجلس تأسيسي منتَخب بكل ديمقراطية وحرية من قبل الشعب، لا عن آلية المَنح (كما ألفت المَلكية) أو التوافق (كما تنادي قوى معارضة برجوازية ناقصة النزعة الديمقراطية).

كان البرلمانُ مطلبَ الحركات الثورية الكبرى في التاريـخ الحديث (إلى جانب الاقتراع السري المباشر)، وبعد أن تمكنت البرجوازية من السلطة وصعدت الحركات الجماهيرية (وعلى رأسها العمالية)، نقلت البرجوازية السلطة من البرلمان إلى خارجه (السلطة التنفيذية، اللجان والخبراء، المؤسسات المالية الدولية... إلخ)، وأضحى معها البرلمان مجرد غرفة تسجيل لما يُملى عليه من خارجه.

ولأن "فرادة" التجربة الديمقراطية المغربية تتميز بإخضاع الديمقراطية للسلطة المطلقة للمؤسسة الملكية، فإن الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس البرلمان جرى تأطيره برسالة ملكية، تحدد بالتفصيل المراد من هذا الاحتفال: "تذكير الأجيال الحالية والصاعدة بالمسار الديمقراطي والمؤسساتي الوطني، وبما راكمه من إصلاحات في إطار التوافق الوطني"؛ أي الاستمرار في عملية خداع الكادحين- ات بأن كل شيء يسير على ما يرام، وفي نفس الوقت مواصلة عملية التضليل التي افتتحتها هيئة الإنصاف والمصالحة من تبرئة الاستبداد من جرائم القمع طيلة نصف قرن، للتمكن من مواصلة الحكم بآليات ناعمة (المؤسسات، دولة القانون، العهد الجديد...)، مع اللجوء دوما إلى عصا القمع عندما يهُب الكادحون- ات للنضال، أو عندما تشق الأقلام عصا الطاعة.

اختصرت الرسالة الملكية ما جرى في تلك الحقبة القاتمة من تاريـخ البلد بقول: "رغم التحولات التي عرفتها تلك المرحلة"، والمقصود بتلك التحولات القمع الذي سلَّطته الملكية على أقسام من المعارضة البرجوازية والحركة الماركسية اللينينية من جهة، ومن جهة أخرى القمع الذي ووجه به الكادحون- ات كلما قاموا للنضال (انتفاضة الريف -1958 1959، 23 مارس 1965، يونيو 1981... إلخ). هكذا أرست المَلكية سلطتها وواجهتها المؤسساتية بالقمع وليس بالتوافق الوطني. عندما يكتب المستبدون المنتصرون التاريـخ فهم يكتبونه على مقاسهم، مطاردين ضحاياهم المنهزمين- ات إلى تخوم ذاك التاريـخ.

سعي دائم لاحتكار السلطة المطلقة

ورد في الرسالة ما يفيد سعي الملكية الدائم (منذ محمد الخامس) لتمكين البلاد من مجلس وطني استشاري، كلبنة لبناء ديمقراطية تمثيلية. لكن ما وقع أن محمد الخامس تنكَّر لوعده بتشكيل مجلس تأسيسي يضع دستورا ينشئ ملكية دستورية، وكان المجلس الوطني الاستشاري أداة ذلك التنكر. وبعد ذلك تمكن النظام في عهد الحسن الثاني من تمرير دستور 1962 بشتى أساليب القمع والتزوير، بشهادة من كانوا آنذاك ضحايا قمع الملكية، و ممجدين لها حاليا.

كان دستور 1962، وثيقة تثبيت السلطات المُطلقة للملكية في مواجهة معارضة سياسية. أقر الفصل 23 من الدستور قدسية شخص الملك الذي لا تُنتهك حرمته، بينما أقر الفصل 19 سلطته المطلقة التي تتجاوز كل المؤسسات.

حافظ دستور 2011 على نفس الهندسة التي أرساها دستور 1962، مع تغييرات فرضها السياق الثوري وامتداده المحلي في المغرب آنذاك (حراك 20 فبراير)، إذ اضطرت الملكية إلى تعديل الفصل الذي ينص على قدسية شخص الملك، وعوضته بفصل عن واجب التوقير والاحترام للملك الذي لا تُنتهَك حرمته. لكن السلط كلها مركّزة في يد الملك، حسب الفصل 42: "الملك رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحَكَم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة. الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة. يمارس الملك هذه المهام، بمقتضى ظهائر، من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور". أمام هذه الترسانة الضخمة من السلطات تتحول المؤسسات كلها (حكومة وبرلمانا) إلى ظلال باهتة لا حول لها وقوة.

حافظ الملك على السلطة الفعلية عبر حكومة ظل من مستشاريه ومعاونيه الخبراء، فيما شكلت الحكومة الرسمية مجرد واجهة. أبقى الدستور الجديد على القوة الاقتصادية للملكية حيث يستأثر الملك بصلاحيات تحديد قائمة الشركات والمؤسسات "الاستراتيجية" وتعيين مديريها ويتمتع مجلس الوزراء الذي يترأسه الملك بصلاحية تقرير "التوجهات الاستراتيجية لسياسات الدولة"، بينما قَنَعَ مجلس الحكومة بالجانب التدبيري والإجرائي. ولخطابات الملك قوة تشريعية مُلزِمة، هي قوة لا يتمتع بها البرنامج الحكومي الذي تصرح به الحكومة عند تنصيبها أمام البرلمان.

ومن آلية حرمان المؤسسات (حكومة وبرلمان) من أي سلطة، بنك المغرب الذي يعين الملك واليه باقتراح من رئيس الحكومة (الفصل 49 من الدستور)، هذا البنك مستقل تماما عن أي رقابة من الحكومة والبرلمان، بمبرر حمايته "ضد أي تدخل غير مشروع أو أي حالة تضارب للمصالح في عملية صنع القرار"!! كما يلجأ الملك إلى اللجان ينزع بها من البرلمان صلاحية التشريع

2024: الاستبداد يحتفل بالذكرى الستين لتأسيس واجهته البرلمانية

تتمة ص 03

بقلم، أزنزار

ومن الحكومة سلطة التنفيذ.

أول برلمان في سياق قمعي ومطوَّق بالسلطة المطلقة للملكية

في سياق أول برلمان في تاريخ البلد، شن نظام الحسن الثاني عملية القمع ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بعد ادعائه أن هذا الحزب يتآمر ضد حكمه، أو ما عُرف بمؤامرة يوليو 1963. جرى اعتقال وتعذيب الكادر التنظيمي للحزب بما فيه برلمانيوه. وبعد ذلك جرى الإفراج على البرلمانيين للمشاركة في جلسات برلمان حدد الحسن الثاني صلاحياته بمناسبة افتتاح دورته الأولى- السنة التشريعية -1963 1964، فبعد الإشارة إلى أن الدستور حدد بدقة سلطات مؤسسات الدولة بما يجعلها تضمن "استقرار شؤون الدولة وأوضاعها"، وجه تنبيها إلى البرلمانيين: "لهذا فإن من شأن كل اختلال يصيب هذا التوازن أن يعرض الأوضاع، التي يَحسُن بها الاستقرار والاستتباب، إلى القلق والاضطراب، وعلينا أن نثير انتباهكم- حضرات السادة- إلى واجب المحافظة على هذا التوازن، ونحضكم على ملازمة السير في الطريق الذي سنه دستور البلاد... فبإبقائكم على هذا التوازن ومحافظتكم على هذا التعادل، تجلبون للبلاد كل خير، وتجنبونها كل شر وضير". إنه ليس مجرد تنبيه، بل تحذير. وقد نفذت الملكية ذلك التحذير بإعلان حالة الاستثناء في 7 يونيو 1965، وما وازاها وتلاها من قمع لا تزال آثاره بارزة.

قمعت المَلكية الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لا لأنه قاد مؤامرة ضدها، بل لأنه ظل مصرا على المطالبة بالوفاء بوعد محمد الخامس الخاص بمجلس تأسيسي يضع دستورا يُنشئ ملكية دستورية، أي كان يطالب ببرلمان كامل الصلاحيات وبدستور يقي المؤسسات من تعسفات القصر.

جعل الحسن الثاني من البرلمان إذن مجالا للثرثرة يضفي واجهة ديمقراطية على استبداد كرسه دستور 1962، ولن نجد أفضل تعبير عن ذلك من ما رواه عبد الواحد الراضي عن أجواء جلسات البرلمان ذاك، عندما استحضر اعتراض علال الفاسي على تحديد المدة الزمنية للتدخل أو السؤال الشفوي: "حين كنا بصدد تبادل الرأي حول تحديد التدخل في ربع ساعة أول أقل أو أكثر، أذكر أن المرحوم علال الفاسي أبدى اعتراضه، داخل اللجنة، على تحديد الزمن، متسائلا عما إذا كنا نريد وضع محددات قانونية لمنع النواب من حقهم في الكلام! وما هي وظيفة البرلماني غير أن نتكلم بحرية ونستغرق الوقت الذي نحتاجه؟". لقد كانت وظيفة البرلمانيين هي الكلام واستغراق الوقت الذي يحتاجونه في ذلك، وأيضا "غرقا في روتينية جلساته وأعماله" ، على حد تعبير عبد الواحد الراضي، بينما السلطات كلها في مركَّزة بيد المؤسسة الملكية.

بعد هذا يصفو الجو للملكية كي تدعي أن التطور الدستوري بالمغرب أفرز "تعددية حزبية... ومشاريع مجتمعة متنوعة". فقد أعدمت كل معارضة جذرية، ما جعل تلك التعددية مجرد تنويعات لنفس البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي تشرف عليه الملكية، بينما لا يزال من يعارضها إما مقصيا من حق الوجود السياسي (بفعل قانون الأحزاب)، أو متعرضا للقمع والتضييق.

من يُفقد البرلمان مصداقيته؟

تحدث النعم ميارة (رئيس مجلس المستشارين)، في إحدى جلسات الاحتفال، عن "جسامة التحديات التي تواجه المؤسسة البرلمانية"، وذكر ضمنها "اللجوء المكثف لشبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي... مع ما يرافق ذلك من تشكيك في مصداقية المؤسسات المنتخَبة، وبالتالي العجز في منسوب الثقة تجاهها"!! مضيفا أن "أزمة الديمقراطية التمثيلية تؤدي إلى تنامي النزعة العدائية للبرلمان". لكنه يقلب السببَ نتيجةً، فـ"النزعة المعادية للبرلمان" هي التي "تؤدي إلى أزمة الديمقراطية التمثيلية". وتتجلى النزعة المعادية للبرلمان في الحالة المغربية في استئثار الملكية بكل سلطة التشريع، تاركة للبرلمان فتاتا يتنازع حوله مع حكومة الواجهة.

إلى يومنا هذا، حافظ البرلمان المغربي على المهمة التي أوكلها إياه الحسن الثاني، منذ أول مجلس منتخب له سنة 1963، أي المحافظة على استقرار الدولة، وفي نفس الوقت الإيهام بوجود حياة سياسية عبر "الثرثرة والجلسات الروتينية"، مع ادعاء أن تلك المؤسسة تشهد تطورا وتحسينا.

ورد في الرسالة الملكية: "كانت المؤسسة التشريعية في صلب هذه الإصلاحات المهيكلة... بتوسيع اختصاصاتها..."، واقتفت كل مداخلات الندوات طيلة الأيام الثلاثة من الاحتفال آثار هذا المديح الذاتي.

تحدث أحد المتدخلين، بافتخار، عن تلك الإصلاحات التي عالجت حالات شذوذ في "الدستورانية البرلمانية"، لكن دون امتلاك ذرة شجاعة للحديث عن الشذوذ الأصلي: السلطة الفعلية، أي المؤسسة الملكية، غير معنية بأي شكل بآليات الديمقراطية: الانتخاب والمساءلة والعزل. فكل المؤسسات (حكومة وبرلمان...) مسؤولة أمام الملك، بينما الملك مسؤول أمام نفسه وحده.

البرلمان رغم الصلاحيات التي ادُّعي أنه نالها طيلة تطوره، يحرمه الفصل 52 من دستور 2011 حتى من نقاش خطاب الملك: "للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضع أي نقاش داخلهما".

الخطابات الملكية: قوة تشريع قائمة الذات

إلى جانب صلاحية حل مجلسي البرلمان أو أحدهما التي منحها الملك لنفسه بمنطوق الفصل 51 من الدستور، يتحكم الملك في البرلمان وسير أشغاله. ولخطاباته أمام البرلمان قوة التشريع أكثر مما لدى هذه المؤسسة، وتحظى بأهمية دستورية

التتمة في الصفحة 05

2024: الاستبداد يحتفل بالذكرى الستين لتأسيس واجهته البرلمانية

تتمة ص 04

بقلم، أزنزار

كبيرة؛ إذ يُعتبر الخطاب الملكي الموجَّه للأمة في البرلمان خلال افتتاح الدورة التشريعية الأولى، مرجعا أساسيا للعمل البرلماني أو السياسي على حد سواء، وذلك لما للملك من سلطة توجيهية بمقتضى أحكام الدستور، دون أن يملك البرلمان حق مناقشة تلك الخطابات، وبالتالي فهي ملزِمة للبرلمان ولحكومات الواجهة التي تفرزها الأغلبية البرلمانية.

ما الذي يتبقى إذن للبرلمان من صلاحيات تشريع إذا كانت السلط كلها مركَّزة في يد المؤسسة المَلكية ؟

قانون المالية: صلب التشريع خارج سلطة البرلمان

يشكل قانون المالية صلب التشريع لأنه يركز السياسة المالية للدولة ويحدد وجهة صرفها وطريقة تمويلها. وطيلة التاريخ شكلت المالية (خصوصا الضرائب) محور الصراع بين البرلمان والمَلكيات المُطلقة، وأدت إلى اندلاع ثورات (الثورة الفرنسية الكبرى).

ورد في بنود الدستور في ما يخص صلاحيات البرلمان حول قوانين المالية: "يعقد البرلمان جلسات مشتركة بمجلسيه، وعلى وجه الخصوص" من أجل "عرض مشروع قانون المالية السنوي" (الفصل 68)، والفصل 75 حول مسطرة إيداع مشروع قانون المالية لدى البرلمان والمصادقة عليه.

لكن حكومة الواجهة تستأثر بحق التشريع، فهي وحدها التي تمتلك صلاحية تقديم مشروعه [بموجب المادة 46 القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، 2 يونيو 2015].

قيد الدستور عملية التشريع في ما يخص قانون المالية، بطريقة تجعلها كلها خاضعة لـ"السلطة التنفيذية/ حكومة الواجهة". فالفصل 77 من الدستور يمنح حق فيتو للحكومة لرفض أي مقترح من طرف الفرق البرلمانية، من شأنه أن يؤدي بالنسبة لقانون المالية إلى تخفيض الموارد العمومية، أو إلى إحداث تكليف عمومي أو الزيادة في تكليف موجود. كما فرض على البرلمان أن يحافظ على توازن مالية الدولة. وكلها عبارات متعددة لوصف سياسة التقشف. أما القانون التنظيمي للمالية فقد ألزمت مادته السابعة كل تشريع مالي بأن يحترم "أحكام معاهدات التجارة والاتفاقيات أو الاتفاقات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة".

ولأن مجلس الحكومة الذي يرأسه رئيس الحكومة يأتي في المرتبة الثانية بعد المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك (الفصل 49 من دستور 2011)، فإن هذا ينتهي إلى أن كلا السلطتين التشريعية والتنفيذية تقعان في يد الملك وحده لا غيره.

عن المعارضة البرلمانية

في خطاب لمحمد الخامس في أول اجتماع للمجلس الوطني الاستشاري يوم 10 يونيو 1957، حدد وظيفة المعارضة في: "معارضة الحكومة، لكن بكيفية بناءة إيجابية بحيث لا يقتصر على الانتقاد فحسب بل باقتراح سياسة أخرى جديدة متقنة كفيلة بأن تأتي بنتائج محسوسة"، ونبه إلى "أخطار الانتقاد السلبي الذي لا يخلق إلا الأحقاد في النفوس والبلبلة في الأفكار" .

كان همُّ الملكية الأساسي هو أن تكون المعارضة جناحا لها كما هو الحكومة، وقد قدم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بعد موجة القمع الشرسة لسنة 1963، مثالا عن ذاك النوع من المعارضة الذي يُطلق عليه "معارضة جلالة الملك" التي تعارض "حكومة جلالة الملك". فملتمس الرقابة الشهير لسنة 1964، انصب كله على الحكومة، جاعلا من الملكية ودورها الوطني مرجعا لمحاكمة تلك الحكومة. ويحكي عبد الواحد الراضي أن جلسات تقديم ذاك المتلمس كانت تُبثُّ مباشرة على التلفيزيون، "ولما تأكدت الحكومة من رجحان كفة النواب [الاتحاديين] أسرع أحمد العلوي كوزير للأنباء إلى الفريق التقني للتلفزيون ليأمرهم: "سدوا.. سدوا التلفزيون"....

وما إن أغلق الوزير العلوي البث، حتى اتصل الحسن الثاني تلفونيا- كما أشيع آنذاك- وأمره باستئناف البث التلفزيوني. وأعيد البث" .

حافظ الدستور الحالي على نفس الدور للمعارضة، إذ أطر الفصل 10 منه دور المعارضة كالتالي: "يجب على فرق المعارضة المساهمة في العمل البرلماني بكيفية فعالة وبناءة". وقد سبق أن عوقِب عضو مجلس المستشارين عبد الحق حيسان (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)، بسبب "معارضته غير البناءة" لزيارة وزير الحرب الصهيوني عامير بيريز (8 أكتوبر 2017) .

المبرر الدائم: عجز الشعب الفطري

لتبرير وضع البرلمان هذا، تقدم أساتذة جامعيون بذريعة: "لاعتبارات تقنية أصبحت الحكومة تستأثر بتحضير مشروع قانون المالية" ، ووسع جامعي آخر تلك المبررات لتشمل حقل التشريع كله، وليس فقط قوانين المالية: "ولأسباب تقنية تعود إلى تعقد عملية إعداد مشاريع النصوص التشريعية، فإن ممارسة أعضاء البرلمانات للتشريع انتقلت من مرحلة المبادرة إلى مرحلة التعديل" .

وهكذا يستعير الأساتذة الجامعيون، لتبرير الاستبداد، من التاريخ والخصوصية كون المَلكية ثابتا، ومن التحولات العالمية ما يقلص صلاحيات البرلمان ويقوي تلك العائدة للسلطة التنفيذية، حيث استند أحدهم إلى خلاصات إحدى مناظرات الاتحاد الدولي للبرلمانات، القائلة بـ"أن التطور الاقتصادي والاجتماعي وكذا الرؤيا الجديدة لمسؤوليات الدولة، قد زادت بشكل كبير من حجم وتعقيد المشاكل التي تعترض السلطات العمومية في كل البلدان... وقد اتفقوا [المشاركون في المناظرة] على أن هذا العامل يقود إلى تقوية السلطة التنفيذية، التي بإداراتها وخبرائها، تمتلك أكثر من البرلمان الوسائل الضرورية للتحكم في المادة موضوع التشريع" .

هكذا تنتقل سلطة التشريع من البرلمان إلى الحكومة، وهذه الأخيرة خاضعة كليا لسلطة الملك المطلقة، وفي نفس الوقت يستمر الاستبداد (عبر أدواته الأيديولوجية) في ترويج الفكرة القديمة عن عجز الشعب الفطري عن ممارسة السلطة، ما يخول له احتكارها السرمدي. وهو المبرر الذي قدمه إدريس البصري في كتابه "رجل السلطة"، لتبرير السلطات الواسعة لرجال السلطة: "إن رجل السلطة يواجه أكثر من أي عون آخر من أعوان الدولة مهاما ترتبط ارتباطا وثيقا بالسكان الذين يُعتبَر جلهم من الأميين غير البالغين الدرجة

التتمة في الصفحة 06

2024: الاستبداد يحتفل بالذكرى الستين لتأسيس واجهته البرلمانية

تتمة ص 05

بقلم، أزنزار

المطلوبة من التطور والرقي، ولهذا فإن البيئة التي يجب على رجل السلطة العمل فيها ستفرض عليه هي الأخرى اتجاهات لم يكن ليتبعها في ظروف غير هذه الظروف لأن مواجهة المشاكل العديدة التي يتخبط فيها المجتمع المتخلف ستستوجب التخلي عن... وعدم التمسك بالشكليات والتنقل للبث في الأمور بعين المكان" . وقد سبق للمستشار الملكي الراحل (محمد المعتصم) تبرير التدخل في تشكيل الحكومات بقول: "ضرورة مزج التمثيلية الديمقراطية بالكفاءة العالية" .

تختلف المبررات ويظل الاستبداد واحد، بالنسبة للبصري: "السكان الأميين غير البالغين الدرجة المطلوبة من التطور والرقي"، وبالنسبة للأ ستاذ الجامعي: "السلطة التنفيذية، التي بإداراتها وخبرائها، تمتلك أكثر من البرلمان الوسائل الضرورية للتحكم في المادة موضوع التشريـع".

تركيبة البرلمان: أرجحية الرأسماليين

سبقَ للمستشار الكونفدرالي السابق عبد الحق حيسان أن عبَّر عن هذا أحسن تعبير، بناءً على تجربته الخاصة في مجلس المستشارين: "سيكون ممثلو أرباب العمل أكثر، هؤلاء الذين منحهم دستور 2011 فريقا من ثمانية أعضاء. كما نجح أرباب العمل في الانتخابات الجماعية وأكيد ستزداد نسبتهم في مجلس المستشارين. وأكيد سيدافعون عن مصالحهم في هذه المؤسسة التشريعية. وبتجربتي الخاصة داخل المجلس كنت ألاحظ كيف أن من يتكلم باسم الطبقة العاملة في هذه المؤسسة يبدو وكأنه قادم من كوكب آخر" ، وهو فعلا قادم من كوكب آخر.

عند الحديث عن تفرد وتميز النظام البرلماني المغربي، أشار الأستاذ الجامعي محمد أشركي إلى "تركيبة مجلس المستشارين [التي] تنطوي على تمثيلية أوسع للمجتمع بأطيافه المتعددة فإلى جانب التمثيل الترابي، يفتح الدستور المجال لتمثيل الأنشطة الاقتصادية من خلال الغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين، وكذا لتمثيل القوة العاملة في المجتمع عبر ممثلي المأجورين" . لكن التميز الفعلي هو في ما أشار إليه عبد الحق حيسان، فثلاثة أخماس مجلس المستشارين مخصصة لممثلي الجهات والجماعات الترابية، ومعروف من يفوز بتلك المقاعد باستحضار تحكم وزارة الداخلية في التقطيع الانتخابي وانتشار ما يسمى "المال الانتخابي"، أما خُمسا المقاعد المتبقيان فموزعان بين كالتالي: 20 مقعد لممثلي الغرف المهنية و8 مقاعد لممثلي المنظمات المهنية للمشغِّلين و20 مقعدا لممثلي المأجورين.

يستأثر أرباب العمل (كبارهم وصغارهم) بتمثيلية غرفتي البرلمان، بينما تظل الطبقة العاملة مثل اليتيمة على مائدة اللئام. هذا، أخذ بعين الاعتبار أن رئيس الدولة ذاته، هو رجل أعمال، وأن الدولة بكل مؤسساتها هي أداة الرأسماليين،

المستعمَلة لتيسيير الاستثمار باستغلال المالية العمومية والاستئثار بخيرات الأرض وقمع الشغيلة. فدساتير المغرب كلها تقوم على المِلكية الخاصة: "حق المِلك مضمون" (الفصل 15 من دستور 1962)، بينما دستور 2011 أكثر صراحة في فصله 35: "تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة، والتنافس الحر".

من أجل سياسة عمالية ثورية

طيلة تاريخ المغرب ظلت الطبقة العاملة دون حزبها السياسي، ويُعزى ذلك إلى القمع أساسا، وإلى أخطاء من تقدم للنهوض لتلك المهمة (الحزب الشيوعي المغربي، الحركة الماركسية اللينينية المغربية).

أسهم هذا إلى جعل الطبقة العاملة وتنظيماتها عجلةً مربوطة بإحكام بعربة دولة البرجوازية وأحزابها، ما سهَّل لحدود الساعة على الاستبداد الاستئثار بالحكم وعلى الرأسماليين استغلال الشعب وضمنه الشغيلة.

عندما لا تُطرَح مهمة إطاحة المؤسسات، فإن السياسة هي الاهتمام بتلك المؤسسات وما يجري فيها وبها. وعلى الثوريين- ات استعمال كل ما يدور داخلها من أجل إيقاظ الوعي السياسي للطبقة العاملة وصغار المنتجين- ات بالمدن والقرى وضحايا البطالة والنساء والقوميات المضطهدة... إلخ.

عندما لا يستطيع الثوريون- ات إطاحة المؤسسات فليس أمامهم سوى استعمالها. فتلك المؤسسات تظل هي أحد مراكز الحياة السياسية للبلد، وفيها تتجلى آليات الاستبداد لحكم البلد لصالح طبقة الرأسماليين. ويتيح منبر البرلمان فرصة لا غنى عنها- في ظروف الجزر والتخلف السياسي- لمخاطبة ملايين من الكادحين- ات؛ أولا لفتح أعينهم- هن على حقيقة وطبيعة تلك المؤسسات، وثانيا للدعاوة من أجل مؤسسات بديلة ومضادة للسلطة الطبقية للبرجوازية.

يؤدي الاستبداد إلى ظهور معارضات برجوازية تطالب بتخفيف حدته، أو تقاسم السلطة معه. وتتلبس تلك المعارضات صفات الديمقراطية، بل وأحيانا حتى الاشتراكية. يطالب الحزب الاشتراكي الموحَّد مثلا بأن "جميع سلطات التقرير والتشريع والتنفيذ يجب أن تُوضع بين أيدي المنتخبين"، لكنه يريد تحقيق هذا المطلب عبر توافق مع المَلكية، ما يجعل هذه الأخيرة خارج "أيدي المنتخَبين". لكن على الثوريين- ات استعمال مثل هذه المناوشات مناسبة للتحريض السياسي ضد الاستبداد ولفتح أعين الكادحين- ات على حقيقة تلك المعارضات ذات الطبيعة البرجوازية.

بسبب الاستبداد قد يكون برلمان بكامل الصلاحيات مطلبا من مطالب النضال، كما وقع سنة 2011، وعلى الثوريين- ات أن يكونوا أكثر المدافعين عن ذاك المطلب، لكن مع التذكير بأنه ما دامت السلطة الاقتصادية في يد الرأسماليين، فإن أكثر المؤسسات ديمقراطية، ستنتهي بأن تكون في خدمة طبقة الرأسماليين تلك. لذلك فمحتوم إلى جانب المطالب الديمقراطية السياسية عدم فصلها عن الديمقراطية الاجتماعية، التي لا تعني سوى إسقاط سلطة الرأسماليين الاقتصادية والسياسية، وبناء سلطة الطبقة العاملة وحلفائها من صغار منتجي القرى والمدن، تلك السلطة التي ستضع على كاهلها بناء نظام اقتصادي واجتماعي آخر، هو الاشتراكية الإيكولوجية.

تفاعل مع الرفيق مصطفى الشناوي بصدد "صفة الموظف العمومي"

علي حموت- نقابي بالنقابة الوطنية للصحة/ كدش

فتحنا نقاشا حول الملف المطلبي لنقابات شغيلة الصحة العمومية، تناول المطالب التي ركز عليها ذلك الملف (الوضعية الاعتبارية والقانونية لمهني- ات القطاع، المطالب ذات الأثر المالي)، وتلك التي أغفلها (بالتركيز خصوصا على تغييب مطلب عمومية ومجانية الخدمات الصحية).

تفاعل الرفيق الشناوي يوم 11 غشت 2023، بإعادة نشر تدوينة سبق نشرها على صفحته بالفايسبوك (بتاريخ 18 ديسمبر 2023). وتاريخ التدوينة دالٌّ جدا، فهو يؤرخ لمنعطف كبير في حراك شغيلة التعليم العظيم، حيث تعاونت قيادات نقابات التعليم مع الدولة، عبر آلية "الحوار الاجتماعي القطاعي"، لإطفاء ذلك الحراك. وكانت إحدى وسائل إطفائه تعويض مفهوم "الموارد البشرية" بمفهوم "الموظف العمومي"، وادعاء قيادات نقابات القطاع بأن المفروض عليهم- هن التعاقد قد جرى إدماجهم "تقريبا"، على حد تعبير حسن الحيموتي (نائب الكاتب الوطني لجامعة التوجه الديمقراطي). وبدل التحاق نقابات قطاع الصحة بحراك التعليم آنذاك، فضلت قياداتها الاستجابة لدعوة الوزارة إياها إلى طاولة "الحوار القطاعي"، لدرء ذلك الالتحاق.

ولأن التدوينة قديمة، ولا تتفاعل مع النقاش الذي فتحناه (ثلاث مقالات[1] وحوار[2])، فإن الرفيق الشناوي قد رد بشكل غير مباشر على نقاشنا بواسطة تعليقات في نفس التدوينة.

منظوران للعمل النقابي

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن النقاش الحالي ليس نقاشا بين شخصين، بل بين منظورين للعمل النقابي:

1* منظور "التعاون الطبقي" و"الشراكة الاجتماعية" و"مأسسة الحوار الاجتماعي"، وهو قائم على القبول بسياسات الدولة ومواكبتها والمطالبة بما يؤمِّن القسم المنظَّم من الشغيلة شر تلك السياسات. ولن نجد أفضل تعبير عن هذ المنظور من تعبير الرفيق الشناوي في تدوينته: "اقتناعنا بضرورة تحسين أوضاع مهنيي الصحة، خصوصا وأن الدولة تريد القيام بإصلاح ونحن كعنصر بشري ركيزتُه الأساسية".؛ والإصلاح كما هو في الترسانة التشريعية هو المزيد من تسليع القطاع وإشراك القطاع الخاص... كما يعتبر هذا المنظور نفسه "وسيطا" بين الشغيلة والدولة، وهو ما قاله الرفيق الشناوي في تدوينته: "نحن صوت الشغيلة والوسيط الذي عليه أن ينقل بأمانة وبصدق وبإلحاح وباستماتة هموم وانتظارات الشغيلة".

2* منظور نقابة النضال الطبقي الرافضة الانخراط في سياسة الدولة، والساعية إلى تجميع قوة الشغيلة (جميعهم- هن)، ليس فقط لتحسين أوضاعهم- هن المهنية، بل للنضال ضد سياسة الدولة المدمرة للخدمات العمومية والاجتماعية، وبالتالي نسعى إلى ضم كل الشعب إلى تلك القوة النضالية. ونرفض فكرة كون النقابة "وسيطا" بين الشغيلة والدولة (وأرباب العمل)، بل أداة النضال ضدهما. لذلك نصر على إخضاع كل أمور النضال (البرامج النضالية، التفاوض...) لقواعد الشغيلة التي تملك وحدها حق التقرير والتسيير والمتابعة والمحاسبة، ونرفض كليا صيغ مثل "تفويض المكاتب الوطنية صلاحية تسطير البرامج والتفاوض"، وقد أنار لنا طلبة وطالبات الطب الطريق، بإخضاع خلاصات الحوارات مع الوزارات للتصويت في الجموع العامة.

يغنينا هذا عن كل هبوط بالنقاش إلى مستوى "السب في الأشخاص"، وضرب نقابة بعينها، فالبنسبة لنا كل النقابات هي أدوات نضال الشغيلة، ولا نفاضل بين هذه النقابة أو تلك، ونسعى إلى النضال داخل كل النقابات للدفاع عن منظور نقابة النضال الطبقي. ونحن نقوم بهذا، مدركون تماما بأن إقناع هذه القيادة أو تلك، مستبعَد جدا، لأن المسألة ليست مسألة إقناع واقتناع، بل مسألة خط سياسي واعٍ من طرف تلك القيادات المتفقة كلها على المنظور الأول المذكور أعلاه. لكننا نسعى إلى إقناع آلاف وملايين الشغيلة بمنظورنا، بواسطة النقاش الديمقراطي والرفاقي، بعيدا عن كل تحامل.

هل أُخرجَ مهنيو- ات الصحة من النظام الأساسي للوظيفة العمومية؟

تساءل الرفيق الشناوي متحديا بالاتيان بنص واحد يُثبت "إخراج مهنيي- ات الصحة من النظام الأساسي للوظيفة العمومية لسنة 1958". وقد قدمناه، في مقال سابق،، وهو الفصل 4 من نظام 1958، الذي جرى تعديله في 8 يوليوز 2021، وحيثيات ذاك التعديل. وهذا هو الفصل كما ورد في الجريدة الرسمية: "الفقرة الأولى: يطبَّق هذا النظام الأساسي على... إلا أنه لا يُطبَّق على رجال القضاء والعسكريين التابعين للقوات المسلحة الملكية ومهنيي الصحة، ولا على هيئة المتصرفين بوزارة الداخلية". [الجريدة الرسمية عدد 7007 الصادرة في 26 يوليوز 2021].

نتساءل إذن مع الرفيق الشناوي، هل تعني كلمة "لا يُطبَّق"، شيئا آخر غير "إخراج مهنيي- ات الصحة من النظام الأساسي للوظيفة العمومية- 1958"؟ هذه وقائع وليست "نظرية مؤسَّسة بأكملها على معطيات كاذبة وغير صحيحة".

قياس غير صحيح: موظفو وزارة الداخلية والقضاة...

ورد إلى جانب مهنيي- ات الصحة موظفو الداخلية والقضاة... كفئات لا يُطبَّق عليها الظهير الشريف بمثابة نظام أساسي للوظيفة العمومية- 1958.

تناولنا هذه النقطة في مقال سابق[3]، واعتمدنا على القاعدة القائلة: "لا قياس مع وجود فارق". فالأنظمة الأساسية لهذه الفئات يُطلق عليها "أنظمة أساسية خصوصية"، تُعرَّف كالتالي: "أنظمة لا تخضع للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وهي بالتالي بمثابة أنظمة أساسية موازية له. يتعلق الأمر بالأنظمة الأساسية الخاصة بالقضاة ومتصرفي وزارة الداخلية وموظفي مجلسي النواب والمستشارية

التتمة في الصفحة 08

تفاعل مع الرفيق مصطفى الشناوي بصدد "صفة الموظف العمومي"

علي حموت- نقابي بالنقابة الوطنية للصحة/ كدش

تتمة ص 07

ورجال السلطة"[4].

أشرنا إلى أن ما هو موضِع النقاش، ليس "صفة الموظَّف العمومي"، بل علاقة الشغل. فمتصرفو- ات وزارة الداخلية (على سبيل المثال لا الحصر) تربطهم- هن علاقة شغل مركزيا مع وزارة الداخلية لا مع مؤسسة عمومية ذات شخصية اعتبارية، كما هو شأن مهنيي- ات الصحة، الذين تربطهم- هن علاقة الشغل جهويا مع المجموعات الصحية الترابية طبقا للقانون رقم 22-09 المتعلق بالوظيفة الصحية والقانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية.

هذا ما ينص عليه الفصل 1 من ظهير شريف رقم 1.63.038 بشأن النظام الأساسي الخصوصي للمتصرفين بوزارة الداخلية (15 مارس 1963): "تُحدَث هيئة للمتصرفين بوزارة الداخلية"، والفصل 3: "إن التعيينات المباشرة عملا بالمقطع السابق يُعلَن عنها بموجب مرسوم يُتخذ باقتراح من وزير الداخلية"، والفصل 5: "يُعيَّن المتصرفون بموجب قرار لوزير الداخلية..."، وهو ما كان معمولا به في النظام الأساسي لموظفي- ات وزارة الصحة لسنة 1967، وأُلغي تماما مع قانوني الوظيفة العمومية الصحة والمجموعات الصحية الترابية.

الفرق جوهري إذن، ويتعلق بعلاقة الشغل وليس بصفة يمكن أن تُطلق على أي شخص يؤدي مهاما في إدارة من إدارات الدولة (سواء بأجر أو بغير أجر) حسب الفصل 224 من القانون الجنائي.

لكن حتى هيئة المتصرفين- ات لن تسلم بدورها مما لحق باقي الموظفين- ات، فوزارة الداخلية عازمة على "إرساء أسس الانتقال المتدرج من النموذج الحالي للوظيفة العمومية القائم على تدبير المسارات المهنية إلى نموذج جديد مبني على تدبير الكفاءات"[5]، و"التخلي على جزء مهم من هذه الفئة خصوصا الملحَقين لدى المصالح الخارجية (بالجماعات الترابية)"[6].

وجدير بالذكر أن هذه الفئة محرومة من حق العمل النقابي، بمقتضى المادة 15 من النظام الأساسي لسنة 1963، لذلك يضطر المتصرفون- ات إلى تأسيس جمعيات. لذلك فمهما كانت "امتيازات" المتصرفين- ات فإن أداة الدفاع عليها ممنوعة عليهم- هن: النقابة.

إعادة بناء مفهوم الوظيفة العمومية

قامت الدولة في إطار توصيات البنك الدولي المتعلقة بـ"مراجعة دور الدولة"، بإعادة بناء مفهوم "الوظيفة العمومية" ذاته، وفي إطار إعادة البناء هذه، تفقد "صفة الموظف العمومي" كل مدلول كانت تتمتع سابقا؛ أي ذلك المفهوم الذي كان يؤطره تشريعيا النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية- 1958.

ورد في عرض لوزارة المالية ما يلي: "ضرورة إعادة النظر في منظومة الوظيفة العمومية من أجل ملاءمتها مع 1) الأحكام الدستورية الجديدة؛ 2) التكيف مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي الوطني والدولي". وفي نقطة مظاهر الخلل أورد العرض ما يلي: 1) هيمنة المنطق النظامي على المنطق الوظيفي؛ 2) تغليب بُعد الأمن الوظيفي على حساب الواجبات والالتزامات؛ وأوصى العرض"تطوير آليات تدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية خارج النظام الأساسي العام". أما عن أهداف التعديل و"الإصلاح"، فقد ورد: "بناء إدارة عمومية فعالة تستجيب لمتطلبات التنافسية الاقتصادية ولانتظارات المواطنين"[7].

كان أهم انتقاد موجَّه (من طرف المؤسسات المالية الدولية) للوظيفة والإدارة العمومية: طابعها المُمركَز بإفراط، ودعا البنك الدولي في تقريره لسنة 2017 إلى اعتماد "الوظيفة العومية المحلية". وقد نجحت الدولة في ذلك مع تخويل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين صلاحية توظيف شغيلة القطاع (النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية والتكوين لسنة 2023)، والمجموعات الصحية الترابية توظيف مهنيي- ات الصحة (قانون 2023).

بالنسبة للدولة (والمؤسسات المالية الدولية) يتيح نزع الطابع المركزي عن التوظيف، القضاء على ما اسماه عرض وزارة المالية (2018) "تغليب بُعد الأمن الوظيفي على المنطق الوظيفي". وهو هجوم قديم جدا، ورد في عرض الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة أمام المجلس الأعلى للوظيفة العمومية بتاريخ 9 ديسمبر 2010، بقول: "التأسيس لمنظور جديد لتدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية، بالانتقال من تسيير إداري تقليدي إلى تدبير عصري يقوم على مفهومي الوظيفة والكفاءة، ويثمن الاستحقاق والمردودية"، وهو ما ورد في التقرير العام للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية يوم 16 يناير 2019 بصيغة: "الانتقال من نظام المسار المهني إلى نظام "الوظيفة" الذي يقوم على تدبير الكفاءات".

ولتحقيق ذلك دعا الوزير إلى "السعي الحثيث إلى إصدار مشروع القانون رقم 50.05 بتغيير وتتميم النظام الأساسي للوظيفة العمومية المتعثر منذ مدة بالبرلمان". ولأن ذلك التعثر استمر، فقد اهتدت الدولة إلى "إصلاح" الأنظمة الأساسية المتفرعة عنه (الخاصة بموظفي الصحة والتعليم...)، بشكل يجعل النظام الأساسي العام عبارة عن خرقة لا تصلح لشيء. وهو ما تمكنت منه الدولة لحدود اللحظة.

دمَّر هذا المسارُ التشريعي (وهو ليس "معطيات كاذبة وغير صحيحة" أو مجرد "تخوفات مشروعة") المفهومَ القديم للموظَّف- ة العمومي- ة، وأصبحت هذه الصفة لا تعني شيئا، أو بالأحرى تعني شيئا آخر (التوظيف الجهوي). فقد تغير نمط التوظيف وانتقل من المركزي مع الوزارات إلى الجهوي مع الهيئات الجهوية، وتغير جذريا مفهوم الأجر والترقية، الذي أصبح معتمدا على الاستحقاق والمردودية.

يعتبر البنك الدولي (2017) بأن الوظيفة العمومية المحلية "فرصة فريدة لإعادة النظر في وضعية الوظيفة العمومية لتتناسب مع متطلبات الممارسات الفضلى في مجالات التدبير الحديث والحكامة الجيدة"، وتعني الممارساتُ الفضلى آليات فرط الاستغلال، مثل ربط الأجور والتعويضات والترقية بالمردودية والاستحقاق والأداء الإداري.

لذلك فقول إن "صفة الموظف العمومي"

التتمة في الصفحة 09

تفاعل مع الرفيق مصطفى الشناوي بصدد "صفة الموظف العمومي"

علي حموت- نقابي بالنقابة الوطنية للصحة/ كدش

تتمة ص 08

تحفاظ على مكتسبات سابقة كان يضمنها النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية- 1958، من شأنه أن يضلل الشغيلة ويُغلق أعينهم- هن عما ينتظرهم- هن من فرط استغلال في إطار نمط التوظيف الجديد.

تحاول القيادات النقابية إيهام الشغيلة بأن التشريعات الحالية هي نتاج توافق بينها وبين الدولة، في حين أن تلك التشريعات هي حصيلة هجوم مديد أحدث تغييرا في أنماط تقديم الخدمات العمومية والاجتماعية، ترتب عنه بدوره تغيَّر في علاقات الشغل في الواقع، قبل أن تنعكس في التشريـع والقانون.

الأهم الذي لم يتناوله الرفيق الشناوي

أشرنا في نصوصنا السابقة، إلى أن تغيير نمط التوظيف يجد قاعدته المادية في تغيُّر نمط تقديم الخدمة العمومية. لقد قطعت الدولة مع حقبة كانت هي الوحيدة التي تقدم خدمات الصحة والتعليم وخدمات اجتماعية... وأصبحت معنية فقط (إلى جانب المؤسسات العمومية والجماعات الترابية) بـ"تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين" من هذه الخدمات (الفصل 31 من الدستور)، في حين اكتسح القطاع الخاص مجال تقديم تلك الخدمات.

ولأن الدولة لم تعد المقدمة الوحيدة لهذه الخدمات فإنها لم تعد أيضا معنية (إلا في حدود ضيقة جدا) بتوظيف/ تشغيل من يقوم بها (مهنيو- ات الصحة، وموظفو- ات التعليم...).

لذلك قلنا، وألححنا، على أن كل تغييب لمطلب مجانية وعمومية الخدمات مثل الصحة والتعليم وسائر الخدمات الاجتماعية، يعني اتفاقا وقبولا بسياسة الدولة تلك، ومطالبة فقط بتحسين أوضاع الشغيلة، وهو ما يُفهَم من قول الرفيق الشناوي: "اقتناعنا بضرورة تحسين أوضاع مهني الصحة، خصوصا وأن الدولة تريد القيام بإصلاح ونحن كعنصر بشري نحن ركيزته الأساسية"؛ ومعنى هذا الكلام هو: نحن قابلون بالإصلاح، ولكن على الدولة إعطاء مقابل، هو "تحسين أوضاع مهني- ات الصحة".

أدت سياسة التفويت/ الخوصصة (من تدبير مفوض وشراكة قطاع عام- قطاع خاص)، إلى "تخريـج" عدد كبير من الوظائف التي كان من يقوم بها يوظَّفُ لدى الدولة. ولا يتعلق الأمر فقط بمهام مثل الحراسة والنظافة والبستنة... بل بمهام "تدخل حتما في صلب نشاط المستشفى وتتطلب تكوينا ومسؤولية لا يوفرها أجراء غير خاضعين للانضباط الصحي" مثل "تصفية الدم والفحص بالأشعة ونقل المرضى بين أقسام المستعجلات وفرزهم حسب الخطورة"[8]. ما

الذي يمنع إذن الدولة من أن تقوم بنفس الشيء مع مهام التطبيب والتمريض والعلاج؟

لا شيء يمنع من أن يكون تفويض توظيف مهني- ات الصحة إلى المجموعات الترابية مجرد خطوة انتقالية مستقبلا نحو "تخريـج" وظائفهم- هن إلى هيئات أخرى، تماما كما وقع مع مهام "تصفية الدم والفحص بالأشعة...". والدولة خبيرة في تنزيل مخططاتها بشكل تدريجي وتجريبي: "لا يمكن الارتجال في إنجاز الإصلاحات. فهي تتطلب تطبيقا على نطاق ضيق قبل تعميمها. إن مشاريـع الإصلاح الرائدة تسمح بتحقيق تقدم سريـع للإدارة إذا كانت تتوقع تعميم نتائج الاختبارات"[9].

إن منطق الدولة شامل واستراتيجيتها متكاملة، ولا يمكن مواجهتها بمحاولة حماية مهني- ات الصحة (وعموم أجراء وأجيرات القطاع العمومي) بالبحث عن مقابل مالي يقيها شر تلك الاستراتيجية (المطالب ذات الأثر المالي)، أو أوهام تُطمئنها إلى وضعيتها النظامية (الوضعية الاعتبارية والنظامية لمهني- ات الصحة).

فقط نضال من أجل خدمات عمومية ومجانية وجيدة، وحق جميع الأجراء- ات والشغيلة في الشغل القار الضامن للكرامة هو ما سيرد سياسة الدولة تلك. ولن يتأتى هذا بالإصرار على "المقاربة التشاركية" و"الحوار الاجتماعي"، وإنما بإعداد القوة اللازمة والقادرة لوحدها على رد التعديات القائمة والقادمة: قوة الشغيلة والكادحين- ات، في اتجاه إضراب عام عمالي وشعبي.

[1] – 2024-07-17، https://www.almounadila.info/archives/15117، 26-07-2024، https://www.almounadila.info/archives/18474، 09-08-2024، https://www.almounadila.info/archives/23937.

[2] – 2024-08-07، https://www.almounadila.info/archives/23884.

[3] – 2024-08-09، https://www.almounadila.info/archives/23937.

[4] – 24- 25 يناير 2018، "عرض حول الوظيفة العمومية"، مديرية الوظيفة العمومية، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

[5] – 2021-01-08، "تظلم الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة، إلى السيدة فاطمة بنعدي، مؤسسة وسيطة المملكة.

[6] – أرضية تأسيس الجمعية الوطنية لمتصرفي وزارة الداخلية".

[7] – عرض حول الوظيفة العمومية، مرجع مذكور.

[8] – "المناولة وعلاقات الشغل: من أجل النهوض بالعمل اللائق والاستدامة"، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 33/ 2018، ص 89؟

[9] – "منجزات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة"، التقرير السنوي 2015، ص 105.

استمرار إضراب شغيلة شركة المناولة «طوب فوراج» (Top Forage) بمنجم بوازار بجماعة وسلسات، إقليم ورزازات، منذ يوم الاثنين 15 يوليوز 2024

بقلم، محمد أمين الجباري

هذا ثالث تقرير عن معركة عمال شركة المناولة «طوب فوراج» (Top Forage) بمنجم بوازارالمتواصلة للأسبوع الخامس على التوالي؛ سنركز فيه أساسا على ما استجد فيها خلال الأسبوعين الرابع والخامس، من الاثنين 05 غشت 2024 إلى الأحد 18 غشت 2024.
أمابخصوص الأسابيع الثلاثة الأولى لها، فيمكن الرجوع إلى التقريرين الأول والثاني عنها.
للاطلاع على التقرير الأول: [https://www.almounadila.info/archives/18461]؛
وللاطلاع على التقرير الثاني: [https://www.almounadila.info/archives/23944].

أولا: عمال شركة المناولة «طوب فوراج» (Top Forage) بمنجم بوازار: صيف نضال من أجل أجورهم ومكتسباتهم وانتزاع مطالبهم...

إلى غاية يوم الأحد 18 غشت 2024، وللأسبوع الخامس على التوالي، ورغم الظروف المناخية القاسية، حيث موجة حر شبه متصلة بالمنطقة، خلال هذه الفترة، يواصل عمال شركة المناولة «طوب فوراج» (Top Forage) بمنجم بوازار (قرب تازناخت) بجماعة وسلسات، إقليم ورزازات، نضالهم الذي انطلق منذ يوم الاثنين 15 يوليوز 2024 بسلسلة إضرابات متتالية، طيلة الأسبوع الأول، مصحوبة بوقفات احتجاجية واعتصامات أمام إدارة شركة «تيفنوتتيغانيمين» (CTT) بالمنجم، وكذا مسيرات أمام ساحتها يوميًّاً، ثم الدخول في إضراب مفتوح منذ يوم الاثنين 22 يوليوز 2024 لتجاهل احتجاجاتهم، وعدم الاستجابة لمطالبهم.

للتذكير، شركة «طوب فوراج» (Top Forage) هي شركة مناولة لدى الشركة الأصلية «تيفنوتتيغانيمين» (CTT) المستغلة لمنجم بوازار لاستخراج الكوبالت أساسا، ومعادن أخرى، كالنحاس، والزرنيخ، والفضة، والذهب؛ وهذه الأخيرة بدورها تابعة لشركة مجموعة «مناجم» (MANAGEM).

دخل العمال، البالغ عددهم 254 عاملا، في الإضراب عن العمل، ابتداءً من يوم الاثنين 15 يوليوز 2024، لعدم أداء أجورهم لشهر يونيو 2024، المفترض تحويلها لهم نهاية الشهر، وتوقف حق استفادتهم، هم وأسرهم، من التغطية الصحية؛ كما سبق ذلك حرمان أبنائهم، على غير العادة، من ألعاب عاشوراء، ومن المخيم الصيفي (وقد كان ذلك مكسبا لهم لعدة سنوات)، دون باقي أبناء العمال بالمنجم لدى شركات المناولة الأخرى (حوالي 6 شركات) ولدى الشركة الأصلية (CTT) أيضاً، علما أن الشركة الأصلية (CTT) هي من توفر هذه الألعاب والمخيم.

فهل يتعلق الأمر بخطة مدروسة مسبقا، اختير لها وقت تنفيذها، لتعويضهم بعمال آخرين (وتسريحهم) بما يخدم مصالح المشغِّلين معا (شركة المناولة والشركة الأصلية) على حساب عَرق العمال ولقمة عيشهم وعيش أسرهم؟ إذ صار معلوما اليوم إقدام الشركة الأصلية «تيفنوتتيغانيمين» (CTT) على فسخ العقدة التي تربطها مع شركةالمناولة «طوب فوراج» (Top Forage) ابتداء من يوم الاثنين 29 يوليوز 2024، و»مدة الإخبار المسبق هي شهر».

إضافة إلى هضم حقوقهم هاته، والتراجع على بعض مكاسبهم، التي كانت سبباً مباشراً في دخول العمال في هذا الإضراب، فإنهم طيلة سنوات عملهم السابقة، أقلها 12 سنة، فيما تبلغ لدى آخرين حوالي 20 سنة، لا يتم تمتيع العمال بحقوقهم المنصوص عليها في تشريعات الشغل (مدونة الشغل، مراسيم، نظام مستخدمي المناجم...)، على قلتها وعلاتها، ورغم عدم كلفتها وتأثيرها على الأرباح؛ لكن يرفض أرباب العمل تمتيع العمال بها، سعيا وراء تضخيم أرباحهم إلى أقصى حد، ونذكر منها أساسا، الحرمان من الحق في الأقدمية، وفرض ظروف عمل قاسية والتعرض للعديد من مخاطر الشغل والأمراض المهنية، حيث عدم توفير شروط الصحة والسلامة المهنية.

ثانيا: [أنهت المعركة أسبوعها الخامس، ودخلت أسبوعها السادس: رغم الحرمان من الأجور...؛ صمود العمال...؛ تضامن باهت ضعيف....؛ المشغلون (شركة المناولة والشركة الأم) يسعون إلى فرض الأمر الواقع بتسريح العمال بأسهل الطرق، وأجهزة الدولة تشحم المقصلة...]

إلى اليوم، لم يتلقَّ العمال الـ 254، إلى جانب مطالبهم ومستحقاتهم المادية الأخرى، أجورهم لشهر يونيو 2024، والشهور التي تلته، والتي تقدر بما مجموعه: «حوالي 3 ملايين درهم» (300 مليون سنتيم)، ما جعلهم اليوم بدون أجور طيلة ثلاثة أشهر متتالية، مما تسبب في تأزيم أوضاعهم وأوضاع أسرهم المادية والاجتماعية، لا سيما خلال هذه الفترة لتزامنها مع فترة عيد الأضحى، والعطلة الصيفية، إذ لا يعملون في أي مكان آخر، ولا دخل آخر أو مورد لهم؛ وها هو الدخول المدرسي على الأبواب، لم يبق له سوى أسبوعين، وهؤلاء العمال أغلبهم شباب، متزوجون، ولهم أطفال متمدرسون، فكيف لهم تأمين حاجيات أطفالهم بمناسبة الدخول المدرسي؟ ومحرومون أيضا، هم وأسرهم، من التغطية الصحية...

ورغم ذلك، يواصل العمال صمودهم ووَحْدَتهم وتضامنهم من أجل نيل حقوقهم البسيطة ومطالبهم العادلة والمشروعة، وقد تعلموا من تجاربهم النضالية السابقة وحسهم الطبقي، أنه ما من طريق لنيلها غير النضال متحدين مهما كانت الصعوبات...

صمود ونضال مكنهم من انتزاع «تسبيق» (متأخر جدّاً) مبلغه 1200 درهم لكل عامل من المشغل بالمناولة، تم استلامها نقدا بالمنجم يوم 07 غشت 2024، كان قد تم الوعد به خلال «اجتماع محلي ثان للصلح»، صباح يوم 02 غشت 2024، «برئاسة قائد قيادة وسلسات».

ومقابل اليد الممدودة من العمال من خلال مكتبهم النقابي، وثقتهم بإدارتي الشركتين (بالمناولة «طوب فوراج» والأصلية «س ت ت») وبالسلطات في تمتيع العمال بحقوقهم تلك البسيطة والأولية، يتبين خلال كل هذه المدة أنه لا حساب للمشغلين أعلى من حساب مصالحهم الخاصة.

فمنذ انطلاق الإضراب، عُقِدت ثلاثة «اجتماعات محلية للصلح» «برئاسة قائد قيادة وسلسات»، الأول يوم 24 يوليوز 2024، لم يفض إلى شيء يذكر لعدم حضور المشغل بالمناولة، الثاني يوم 02 غشت 2024، كانت نتائجه هزيلة، دون مستوى انتظارات العمال، والثالث يوم 12 غشت 2024، لا جديد فيه، غير برمجة اجتماع رابع، ليوم 19 غشت 2024، وتم تأجيله لغاية يوم 22 غشت 2024.

التتمة في الصفحة 11

استمرار إضراب شغيلة شركة المناولة «طوب فوراج» (Top Forage) بمنجم بوازار بجماعة وسلسات، إقليم ورزازات، منذ يوم الاثنين 15 يوليوز 2024

تتمة ص 10

بقلم، محمد أمين الجباري

اجتماعات لم تفض إلى حلول من طرف المشغِّلين، بل كان الغرض منها ربح الوقت، وجَرْجَرَة العمال من اجتماع لآخر، وإبقاء معركتهم معزولة حبيسة الموقع المنجمي المعزول هناك في جبال الأطلس الصغير، وإلهائهم بمطالب ومكاسب أولية بسيطة، وخوضهم النضال خلال فترة من العام غير ملائمة (ويبدو أن المشغلين اختاروا أيضا توقيت الهجوم)، لغاية إنهاكهم، وفرض الأمر الواقع بتسريحهم بأسهل الطرق، وأقلها تكلفة (ليس المالية فقط، بل هزم العمال أيضا، حتى يقبل الباقي بواقع القهر والاستغلال المكثف)، دون الحاجة إلى إجراءات قمعية مفضوحة، كما في معارك سنوات 2009، 2010، 2011، 2012 السابقة بذات المنجم.

وأما أجهزة الدولة، فتتابع «نزاع الشغل» هذا منذ البداية، وتم عقد ثلاثة «اجتماعاتِ صلحٍ» محلية تحت إشرافها، ورغم ما تكشَّف للجميع من خروقات لقوانين وتشريعات الشغل من طرف المشغلين، والمماطلة في تسوية هذا «النزاع» بمبررات واهية، ومدى الظلم البَيِّن الذي ينيخ بكَلْكَلِه على العمال لعقود، فقد وقفت ظاهريا موقف المتفرج المتابع، واكتفت بدعوة «الأطراف المعنية» إلى تلك»الاجتماعات المحلية للصلح»، ولكنها في الحقيقة بسلوكها هذا تقف إلى جانب المشغِّلين، وتساعدهم على كسب المعركة لصالحهم على حساب قوت العمال وانتهاك حقوقهم...

وأما التضامن العمالي لفك العزلة، والحصار الإعلامي عن المعركة، والذي كان قد انطلق ضعيفا خلال الأسابيع الثلاثة الأولى، حيث لم تسارع خلالها سوى إطارات مناضلة قليلة إلى تنظيم زيارات رمزية، وتنفيذ خطوات تضامنية رمزية (حالة تضامن عمال الشركة الأصلية (CTT))، فعوض أن يتطور ويتوسع، عرف جمودا خلال الأسبوعين الرابع والخامس (من 05 غشت 2024 إلى 18 غشت 2024)، حيث تمت خلالهما زيارة تضامنية رمزية يتيمة للعمال بالمنجم، يوم 09 غشت 2024، باسم أطاك المغرب- مجموعة أكدز، وفرع نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأكدز، والعصبة المغربية لحقوق الانسان بأكدز؛ إضافة إلى بيان تضامن من النهج الديموقراطي العمالي بالراشدية والنواحي، يوم 06 غشت 2024.

بالإجمال، ما يزال التضامن أوليا، حيث الزيارات وعدد المشاركين فيها قليل، ولم يرقَ بعد إلى تنظيم قوافل تضامنية من طرف الإطارات النقابية والحقوقية من مختلف المدن، مع تنظيم حملات إعلامية واسعة لفك الحصار حول المعركة، وكذا السعي لحشد تضامن شعبي من أسر العمال.

وما تزال كل الظروف مواتية لأرباب العمل لفرض ما يرونه مناسبا لهم، ظروف تصبح مواتية أكثر فأكثر، أسبوعا بعد أسبوع، بسبب الانهاك والضغوطات على العمال وإحساسهم بالعزلة، وأوهامهم (أي ثقتهم) إزاء أرباب العمل وأجهزة الدولة، وعدم تطور تضامن عمالي وشعبي مع العمال إلى المستوى المطلوب.

لكن ما تزال قائمةً إمكانيةُ الخروج من هذه الحلقة المفرغة لتفادي السير نحو هزيمة على بياض، إذا ما قطع العمال مع أوهامهم إزاء أرباب العمل، ومع أوهام التعويل على أجهزة الدولة في الوقوف إلى جانبهم، أو على أية جهة أخرى، غير تضامن العاملات والعمال والإطارات المناضلة قولاً وفعلاً، معنوياً ومادياً ونضالياً؛ أوهام تضعف نضالهم وتعيق تطويره لانتزاع حقوقهم ومكاسبهم.

لذا، تحتاج المعركة إلى كل أشكال الدعم والمساندة، وفك الحصار الإعلامي، من قبل النقابات العمالية، كل النقابات، وخاصة نقابات عمال المناجم، ومن الإطارات الحقوقية المناضلة، ومن كافة أنصار الطبقة العاملة.

ويحتاج العمال إلى نفض أوهام التعويل على غير أنفسهم وتضامنهم وتضامن العاملات والعمال معهم لمواجهة ما قد ينتظرهم من أيام قاسية.

فكلُّ انتصارٍ هنا للعمال في معركة مهما كان صغيراً، انتصارٌ لكل العمال في كل مكانٍ.

لا عطلة لنزيف الموت والإصابات الخطيرة بأماكن العمل...

بقلم، محمد أمين الجباري

بسبب ظروف التشغيل اللَّاإنسانية الصعبة والمنهكة، وعدم توفير شروط الصحة والسلامة المهنية:

- دماء لا تجف وموت أثناء العمل: مشاهد تتكرر بسبب الاستهتار بشروط الصحة والسلامة المهنية، وظروف العمل القاسية:

- حوادث شغل مميتة وخطيرة خلال الأسبوعين الأول والثاني من شهر غشت ٢٠٢٤

- نزيف الموت والإصابات الخطيرة بأماكن العمل لا يأخذ عطلة...

شهد الأسبوعان الأول والثاني من شهر غشت ٤٢٠٢ (من يوم ١٠ غشت، إلى يوم ٤١ غشت ٤٢٠٢) سلسلة من الحوادث المأساوية بأماكن العمل، أودت بحياة عدد من العمال، وإصابات متفاوتة الخطورة لدى آخرين، وذلك بسبب الاستهتار بشروط الصحة والسلامة المهنية، وظروف العمل القاسية، التي يقبل بها العمال من أجل تحصيل لقمة عيش لهم ولأسرهم؛ خرجوا بداية يومهم لتحصيل لقمة عيش لهم ولأسرهم، ولم يكن في حسبانهم، ولا في حسبان أهلهم، أنهم لن يعودوا إلى البيوت مرة أخرى، أو أنهم سيعودون إليها معطوبين، وجثثا هامدة، وسيتم تشييعهم إلى مثواهم الأخير...

****

أولا: هذه بعض حوادث الشغل، وقعت خلال الأسبوعين الأول والثاني من شهر غشت ٤٢٠٢، تمكنا من رصدها على جرائد إلكترونية وصفحات الفايسبوك...

1- يوم الأربعاء 41 غشت 4202، عصراً، تم إجلاء جثث ثلاثة بحارة شباب ماتوا غرقا بسواحل الناظور من طرف سباحين تابعين للوقاية المدنية بزايو، بعد انقلاب قاربهم في عرض ساحل رأس الماء، إقليم الناظور، فيما تمكن بحار رابع كان برفقتهم من النجاة سباحة.

القارب، حسب الجرائد التي جاء بها الخبر، انقلب بسببأمواج قوية وظروف مناخية جد صعبةبالمنطقة المعروفة بسيدي الراشدي، الواقعة بين رأس الماء والبركانيين، تحديدا قرب شاطئ سيدي البشير، إقليم الناظور.

فيما لا معلومات، للأسف، عن الضحايا.

2- وفي نفس اليوم، الأربعاء 41 غشت 4202، لقي عامل مصرعه داخل بئر بدوار تيمديغة ايت بازي بجماعة تفني بضواحي دمنات، إقليم أزيلال.

العامل، وهو ابن المنطقة، كان قبل وفاته في قعر البئر يقوم باستخراج الحجارة والأتربة باستخدام سطل تجره حبال، ليفاجئ بسقوط رَدمٍ عليه، ليلقى حتفه هناك على الفور.

تم انتشال جثة الهالك من طرف الوقاية المدنية ونقلها إلى مستودع الأموات بالمستشفى قصد التشريح الطبي.

3- يوم السبت 01 غشت 4202، سقط عامل بناء من مكان مرتفع ، من على "سرير" (بامبا)، أثناء عمله بواجهة منزل في طور البناء بتجرئة الرحمة (حمرية) بمدينة جرسيف، ما استدعى نقله في حالة حرجة، ما بين الحياة والموت، إلى قسم المستعجلات بالمستشفى الإقليمي بمدينة جرسيف، لوضعه تحت المراقبة الطبية، لإصابته بجروح خطيرة...

الضحية، المدعو "ق ب" في عقده الرابع، سقط بشكل مفاجئ، نتيجة فقدانه لتوازنه.

4- وفي نفس اليوم، السبت 01 غشت 4202، وقع سقوط خطير لعامل فوق سطح منزل بمشروع ادماج مجموعة 21، مشروع سيدي حجاج، إقليم سطات، ما تسبب في إصابة العامل إصابات خطيرة. هذا وقد جاء في أحد الصفحات التي نقلت الخبر أن هناك "تأخر الإسعاف".

للأسف لا تفاصيل أكثر عن هذه الحادثة الخطيرة، ولا اهتمام بها من طرف الإعلام...

5- يوم الثلاثاء 60 غشت 4202، فارق الحياة عامل صباغةٍ إثر سقوطه من الطابق الأول لمنزلٍ بدوار عزوزات بجماعة أولاد ستوت، ضواحي مدينة زايو، إقليم الناظور، وذلك بعد أن فقد توازنه وهو يزاو ل عمله، ليرتطم بالأرض، مِمَّا تسبب له في إصابات بليغة.

وحسب الجرائد التي نقلت الخبر، جرى نقل الضحية بعد سقوطه بسيارة إسعاف تابعة للوقاية المدنية بزايو صوب المستشفى الإقليمي بالناظور، غير أن خطورة إصاباته عجلت بوفاته اليوم الموالي، الأربعاء 70 غشت 4202.

الراحل يبلغ من العمر 76 عامًا، خلفت وفاته حزنًا وصدمة بالدوار حيث وقعت الحادثة الأليمة.

6- ويوم الاثنين 50 غشت 4202، شهد دوار بشبش بالجماعة نفسها حادثة شغل مماثلة، حيث سقط عامل بناء من مكان مرتفع بعلو ثلاثة أمتار، أثناء العمل بورش بناء، ولا زال بالمستشفى في حالة حرجة، ما بين الحياة والموت، بعد أن تم نقله إليه.

7- يوم الثلاثاء 60 غشت 4202، صباحاً، وقعت حادثة شغل مؤلمة بمحل لبيع الدجاج المذبوح بسوق الحرية البلدي التابع لنفوذ الملحقة الإدارية الثالثة بمدينة القنيطرة، أسفرت عن قطع أربعة أصابع من يد شاب يبلغ من العمر 81 سنة بواسطة ماكينة الكفتة.

هذا، وقد تم نقل الضحية من طرف الوقاية المدنية إلى قسم المستعجلات بالمستشفى الإدريسي بالقنيطرة، لنزع الآلة من يده، نظرًا لصعوبة الحادثة، وتلقي العلاج. وجاء في الجرائد والصفحات التي نقلت الخبر أنه لولا تدخل سريع وناجح لجزارٍ صاحبُ محلٍّ مجاورٍ لمحل مسرح الحاثة، بعد سماعه صراخ الضحية، "لكانت ماكينة الكفتة قد تسببت في بتر يد الشاب بالكامل"...

8- يوم الاثنين 50 غشت 4202، تعرض بحار من طاقم مركب للصيد الساحلي صنف "السردين"، المسمى "موريتاني" المسجل بمندوبية الصيد أكادير، تحت رقم 8-8901، لحادثة شغل خطيرة أثناء رحلة صيد بسواحل العيون، حيث أصيب باليد اليسرى أثناء مزاولة مهامه على ظهر المركب، استدعت نقله إلى مستعجلات المستشفى الإقليمي بمدينة العيون. البحار يبلغ من العمر 93 سنة، ينحدر من منطقة تامري، عمالة أكادير.

9- وظهيرة يوم السبت 30 غشت 4202، نجا 11 بحاراً من الموت غرقا، يشكلون طاقم مركب الصيد بالجر "سيدي الكاوكي" المصنوع من الحديد، إثر غرق الأخير بسواحل الدائرة

التتمة في الصفحة 13

لا عطلة لنزيف الموت والإصابات الخطيرة بأماكن العمل...

تتمة ص 12

بقلم، محمد أمين الجباري

البحرية بوجدور خلال العودة من رحلة صيد من مصيدة الأخطبوط جنوب سيدي الغازي، نتيجة تسرب المياه إليه، وفشل طاقمه في منع ذلك رغم كل مجهوداته.

واستجابة لنداء الإغاثة لربان المركب، تم إنقاذ البحارة من طرف مركب الصيد بالجر "أبو خليل"، الذي قدم المساعدة لهم بعد أن واجهوا شبح الغرق، ليتم نقلهم تحت إشراف مكتب جمعية إنقاذ الأرواح البشرية صوب إحدى الوحدات الفندقية و تمكينهم من منحة مالية "مصروف جيبي" قصد تغطية الحاجيات.

أنها فاجعة، لحسن الحظ لم تخلف خسائر في الأرواح، تسلط الضوء على ظروف العمل المتردية والخطيرة، التي يرغم البحارة على الكدح فيها؛ حيث تسجل السواحل حوادث غرق مماثلة عديدة على مدار العام.

01- يوم السبت 30 غشت 4202، سقط عامل في مجال البناء من الطابق الثاني لعمارة بالزنقة 3 وسط مدينة سيدي قاسم، وذلك أثناء قيامه بأعمال نقل الزليج بها، مما أدى إلى ارتطامه بقوة على الأرض.

جرى نقل الضحية إلى المستشفى الإقليمي بسيدي قاسم، حيث فارق الحياة، متأثرا بإصاباته البليغة؛ وتم بعدها نقل الهالك إلى مستودع الأموات بذات المستشفى. الهالك يسمى قيد حياته "ع ح". وخلفت هذه الحادثة الأليمة حزنًا وصدمة في صفوف أصدقائه في العمل.

11- يوم الجمعة 20 غشت 4202، استقبلت مصلحة التشريح التابعة لمستودع الأموات بالمستشفى الإقليمي بجرسيف جثة عامل بناء، كان قد جرى نقله إلى المستشفى الإقليمي ابن باجة بتازة بتاريخ 82 يوليوز 4202، وذلك إثر سقوطه من درج يؤدي لقبو بعمارة في طور البناء بتازة، وهو في حالة غيبوبة، ويحمل إصابات على مستوى عنقه، ورضوض على مستوى قفصه الصدري ورأسه، إلى جانب نزيف دموي على مستوى إحدى أذنيه، ليفارق الحياة ثلاثة أيام بعد ولوجه إليه، أي يوم الأربعاء 13 يوليوز 4202، مساءً، بمصلحة الإنعاش بذات المستشفى، متأثراً بمضاعفات إصاباته.

الهالك المدعو قيد حياته "ح أ"، شاب ثلاثيني، مزداد سنة 5891، ينحدر من منطقة مكناسة الشرقية بإقليم تازة.

21- يوم الجمعة 20 غشت 4202، لفظ موظف يعمل بالمحكمة الابتدائية بالناضور آخر أنفاسه بشكل مفاجئ، وذلك إثر سكتة قلبية مفاجئة باغتته داخل مكتبه بالمحكمة.

تمَّ نقل جثة الراحل إلى مستودع الأموات بالمستشفى الإقليمي بالناضور لإجراء التشريح الطبي، والكشف بالتالي على ملابسات هذا الحادث المميت؛ فيما خلفت الحادثة الصادمة حزنا في نفوس موظفي المحكمة.

31-يوم الخميس 10غشت 4202، مساءً، تعرض عامل يعمل كهربائيا بفندق، تعود ملكيته لأحد رجال الأعمال الأجانب، بكورنيش أكاديرلصعقة كهربائية، ما اقتضى نقله إلى مستعجلات المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير، حيث جرى إسعافه وتقديم العلاجات الضرورية له.

وحسب الجرائد التي نقلت الخبر، أن "الضحية كان بصدد إصلاح أحد المبردات التي أصبحت متهالكة بالفندق، حيث احتك بالأسلاك الكهربائية ذات الضغط المرتفع، ما أدى إلى سقوطه وإصابته بجروح وصفت بالخطيرة".

ثانياً: لماذا الموت دائم التربص بالعمال والعاملات بمختلف أماكن العمل؟

هذه عينة من الفواجع، التي وقعت خلال الأسبوعين الأول والثاني من شهر غشت 4202 بأماكن العمل، والتي تركت وراءها أسرًا مكلومة، بلا أب ولا معيل، وأيتام وأرامِلَة، وآلام، وأحزان عميقة، أما عددها الحقيقي فأكبر بذلك بكثير، ويتم إبقاء الجزء الأكبر منها بعيداً عن الإعلام وغير مرئي...

قد تنقل الجرائد، التي تطرقت لها، سببها المباشر: فقدان التوازن والسقوط، عدم أخذ الحيطة والحذر...، وقد لا تفعل غالبا.

أما السبب الرئيسي لها فيكمن أساسا في:

- غياب شروط الصحة السلامة المهنية، وانعدام وسائل الوقاية الجماعية والفردية، وعدم توفير وسائل الانقاذ والاسعافات الأولية؛ إضافة ظروف التشغيل اللَّاإنسانية، الصعبة والمنهكة...

- تهاون أجهزة الدولة في اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هذه المآسي، حيث غياب المراقبة الفعلية فيما يتعلق بتطبيق شروط السلامة والصحة المهنيتين في أماكن العمل (المنصوص على القليل منها في مدونة الشغل، أو التي صدرت بشأنها مراسيم)، وعدم تفعيلها عقوبات على المخالفين، رغم ضعف هذه العقوبات وعدم كافيتها لردعهم؛

- عدم اهتمام منظمات الطبقة العاملة، خاصة منظماتها النقابية، بشروط السلامة والصحة المهنيتين، وصمت قياداتها عما يصيب العاملات والعمال من فواجع في أماكن العمل أو أثناء الذهاب اليه أو العودة منه، عوض حشد

التضامن لفرض وقف استمرار هذه الفواجع؛

- قبول العاملات والعمال مرغمين، من أجل لقمة عيش لهم ولأسرهم، العمل في بيئة تنعدم فيها شروط الصحة والسلامة المهنية.

هذا الوضع المدمر لصحة العاملات والعمال وسلامتهم وحياتهم لا مخرج منه، إلا بتوحيد الجهود بين المنظمات النقابية والجمعيات والإطارات المناضلة للعمل سويا في مختلف المبادرات النضالية لتنسيق جهودها، وذلك من أجل:

- توعية العاملات والعمال بمخاطر العمل، وبمخاطر ظروف نقلهم، وتنظيمهم ليكونوا في طليعة النضال من أجل ظروف عمل لائقة وآمنة...؛

- دور حقيقي لجهاز تفتيش الشغل بعدد كاف من المفتشين وبصلاحيات كبيرة، قادر على القيام بزيارات دورية منتظمة لأماكن العمل لفرض شروط عمل ملائمة للعمال والعاملات، بدل ابقائه جهاز فارغ لا دور حقيقي له؛

- تطبيق ما جاء في قوانين الشغل ومعاقبة كل من أخل بها حقيقة لا كذبا، وسن عقوبات حقيقية رادعة لأرباب العمل؛

- وقف نقل العاملات والعمال في وسائل نقل غير مخصصة لنقل البشر، حاطة بالكرامة، غير لائقة وغير آمنة...

يا عاملات وعمال المغرب لتحسين ظروف عملنا وعيشنا، وصيانة حياتنا، وصحتنا، وسلامتنا، وكرامتنا...

ليس أمامنا سوى:

- رفض العمل في بيئة عمل تنعدم فيها شروط السلامة والصحة المهنيتين؛

- رفض نقلنا في وسائل نقل متهالكة، غير آمنة، وحاطة بالكرامة.

حياتنا أهم من أرباحهم، فلنناضل من أجل حمايتها!

- لا للموت في أماكن العمل!

- لا للموت في الطريق من أو إلى العمل!

- لا للموت بسبب الأمراض المهنية!

الانتخابات الرئاسية في إيران: منعطف تكتيكي للنظام

الاثنين 92 تموز/يوليو 4202، بقلم سيبهر هوشانغ

كانت الدعوة إلى إجراء الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة قبل موعدها المقرر، بعد وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي في حادث تحطم مروحية في يوم 19 أيار/مايو الماضي.

يبدو أن زمرة المرشد الأعلى خامنئي، الفصيل المهيمن في السلطة القائمة حالياً، انتهزت هذه الفرصة لإحداث منعطف تكتيكي: الظهور بمظهر أكثر قبولاً لدى الدول الغربية على أمل إنهاء ما تفرضه هذه الأخيرة من عقوبات جسيمة عليها

تتكرر مهزلة الانتخابات الرئاسية في إيران كل أربع سنوات، وهذا منذ أكثر من أربعين عامًا. إنها تذكرني بفيلم وودي آلن Woody Allen «خذ المال واهرب» Take the Money and Run. يحكي هذا الفيلم الكوميدي، إحباط عملية سطو على مصرف عندما تقوم عصابة ثانية بالسطو على هذا المصرف أيضًا، ويصوت الزبائن على تفضيلهم العصابة الثانية للسطو على المصرف وسرقة الأموال.

لا يعد الحديث عن «الانتخابات الرئاسية» في إيران مجرد مسألة بسيطة، ولا يمكن حصرها في سرد صحفي للأحداث. لا تحمل بعض التعابير في إيران نفس ما تدل عليه في أماكن أخرى. قبل تحليل الانتخابات الأخيرة، تكتسي الإجابات على أسئلة «من؟» و«كيف؟» و«لماذا؟» أهمية قصوى. لذلك، لا بد من إلمام بحد أدنى من دستور الجمهورية الإسلامية، وخاصة دور الرئيس وسلطته في هذا النظام الفريد من نوعه في العالم، حيث مصطلح «الجمهورية» مشوب بالتضليل.

مفارقة النظام السياسي الهيكلية

تعتبر جمهورية إيران الإسلامية حالياً واحدة من أكثر الأنظمة الديكتاتورية قمعاً ووحشية في العالم. بعد استيلائه على السلطة إثر ثورة عام 1979، شرع النظام الرأسمالي- الثيوقراطي فوراً في خنق تطلعات شعب إيران الديمقراطية العادلة. وفي ما يتعلق بأبسط الحقوق الأساسية، فإن الوضع في إيران بالتأكيد أسوأ مما كان عليه في تاريخها الحديث.

تضم اليوم إيران عددا كبيراً من السجناء/ات السياسيين/ات والاعتقالات التعسفية والإعدامات وأشكال التعذيب الجسدي والنفسي أكثر مما كان عليه الحال في الماضي. واحترام الحريات السياسية وحقوق الإنسان أقل بكثير من ذي قبل. كما أن خنق الحريات الفنية والفكرية وفرض الرقابة عليها أوضح من أي وقت مضى إلى حد كبير.

إن الطبقة الكادحة محرومة من أبسط الحقوق الأساسية، مثل الحق في تكوين الجمعيات وعقد المفاوضة الجماعية وشن الإضراب. تعاني النساء من اضطهاد غير مسبوق. قامت قوانين النظام الديني القروسطية والرجعية بتحويلهن رسميًا إلى مواطنات من الدرجة الثانية. يتعرضن بشكل متزايد لأعمال العنف، وتعتبرهن السلطة عمومًا «مصدر الشرور الرئيسي» على الأرض. تتعرض حقوق الأقليات القومية والدينية للهجوم. ينهج النظام سياسة احتلال عسكري للمناطق المعنية ويستخدم أكثر أساليب القمع وحشية لسحق مقاومتها.

تُعدّ إيران من الناحية الاجتماعية، أحد أفضل المجتمعات المتعلمة في المنطقة، حيث يقل معدل الأمية فيها عن نسبة 10%، ويوجد ما يفوق 2.5 مليون طالب في التعليم العالي (نسبة 51% منهم طالبات). ومن إجمالي عدد السكان البالغ عددهم ما يناهز 70 مليون نسمة، ما يفوق نسبة 60% منهم تحت سن 30 عاماً. ويقطن ما يتجاوز نسبة 70% من السكان في المناطق الحضرية.

يسود في هذا البلد نظام سياسي وقانوني ديكتاتوري يعود إلى القرون الوسطى. ولتنظيم الحياة الخاصة والعامة للمواطنين والمواطنات، يخضع الدستور ومختلف القوانين لتفسير متشدد للإسلام لا يترك أي مجال للديمقراطية عموماً، ولا يقدم سوى تنازلات قليلة للنساء والشباب.

أما من الناحية السياسية، فهو نظام ثنائي بلا نظير يمكن تلخيص معالمه بالصيغة التالية: نظام ثيوقراطي بنسبة 90% وبقناع جمهوري بنسبة 10% [1].

نظام ثيوقراطي بنسبة 90%

لا ينتخب السكان زعماء رجال الدين الشيعة، لكن هؤلاء الأخيرين يتمسكون بزمام السلطة الفعلية في جميع المجالات. ويشكلون العمود الفقري لجمهورية إيران الإسلامية.

يقوم مجلس من رجال الدين يسمى مجلس الخبراء (انظر أدناه) بتعيين المرشد الأعلى (خليفة الله على الأرض). ويشغل علي خامنئي، خليفة آية الله الخميني، هذا المنصب منذ عام 1988، ويحكم بشكل مستبد؛ ويتألف مجلس صيانة الدستور من ستة رجال دين يعينهم المرشد الأعلى وستة أعضاء يعينهم البرلمان الإسلامي: وهو جهاز للنظام يفرض الرقابة ويشرف على مدى مطابقة القوانين التي يقرها البرلمان للشريعة الإسلامية، وكذلك على اختيار قائمة المرشحين المسموح لهم بالترشح للبرلمان ورئاسة الجمهورية؛ يقوم مجلس الخبراء بتعيين المرشد الأعلى، ويتألف من 86 رجل دين، يتم انتخابهم لمدة ثماني سنوات وفق إجراءات معقدة لا تترك للناخبين سوى خيارات ضئيلة. يختار مجلس صيانة الدستور الترشيحات بدقة.

ويتولى مجلس تشخيص مصلحة النظام الفصل في النزاعات القائمة بين البرلمان الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، ويعين المرشد الأعلى أعضاءه؛ ويكفل النظام القضائي تطبيق القوانين الإسلامية، ويتحكم به رجال الدين المحافظون المتشددون. ويعين المرشد الأعلى رئيسه، الذي يكون خاضعاً له شخصياً.

تضم القوات المسلحة من جهة الجيش النظامي ومن جهة أخرى الجيش العقائدي للنظام (الحرس الثوري الإسلامي، يشار إليه باسم الباسدران). يعين المرشد الأعلى قادة الجيش النظامي والباسداران الرئيسيين، وهم مسؤولون أمامه وحده. تتمثل مهمة الباسدران في محاربة كل شخص يعتبر معارضًا للثورة الإسلامية. ويتحكمون بالميليشيات شبه العسكرية (الباسيجي) التي

التتمة في الصفحة 15

الانتخابات الرئاسية في إيران: منعطف تكتيكي للنظام

تتمة ص 14

بقلم هوشانغ سيبهر

تعمل في مختلف المناطق.

نظام بقناع جمهوري بنسبة 10%

يأتي على رأس قائمة المسؤولين المنتخبين رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان الإسلامي (مجلس الشورى الإسلامي). يجب أن تكون جميع القوانين التي يسنها البرلمان متوافقة مع الدستور، وخاصة مع الإسلام، بقرار من أعضاء مجلس صيانة الدستور المحافظين للغاية. يعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة. يتدخل المرشد الأعلى إلى حد كبير في إدارة الشؤون المتعلقة بالدفاع والأمن والسياسة الخارجية. والواقع أن المرشد الأعلى يحتكر السلطة في هذه المجالات. وعلى سبيل المثال، قبل بضع سنوات، دعا النظام بشار الأسد، ديكتاتور سوريا لزيارة البلد. استقبله المرشد الأعلى ورئيس الباسدران. لكن لم يتم حتى إبلاغ وزير الخارجية، الذي استقال بسبب ذلك. من الواضح أن هذا النظام لا يشبه بتاتاً نظاما جمهوريا. كانت كل الجهود السياسية التي بذلها ما يسمى بالفصيل «المعتدل» أو «الإصلاحي» في النظام على مدى السنوات الأربعين الماضية منصبة على محاولة تعزيز وزن السمات «الجمهورية». لكن دون جدوى.

إن ما يسميه النظام «انتخابات رئاسية» لا يمت بصلة والحالة هذه، بما يحدث في معظم البلدان الأخرى. إنها مهزلة حقيقية لا يمكن أن تسفر إلا عن انتخاب مرشح اختارته مسبقاً السلطة القائمة.

تحكم المادتان 113 و110 من الدستور العلاقات بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. تنص هاتان المادتان على أن إرادة المرشد الأعلى ملزمة لهذه السلطات الثلاث.

من بوسعه الترشح لمنصب رئيس الجمهورية؟

إن النساء (أي نصف السكان!) محرومات من هذا الحق، وفقًا للدستور. وينطبق الأمر نفسه على كل من ليس شيعيًا. كما يجب أن يكون المرشحون قد قبلوا بمبدأ السلطة المطلقة للمرشد الأعلى (ولاية الفقيه)، ويتعهدوا بطاعته. وبعد ذلك يختار مجلس صيانة الدستور المرشحين الذين يستوفون جميع هذه المعايير. وفي آخر المطاف، لا يمكن أن يكون مرشحًا إلا الأشخاص الموالون جدًا للمرشد الأعلى.

بعد الانتخابات الرئاسية، يقوم المرشد الأعلى بتعيين الرئيس الجديد (المادة 110 من الدستور). ويتمتع أيضاً بحق إقالته. وفي الأمور المهمة، يكون المرشد الأعلى مسؤولاً عن ممارسات رئيس السلطة التنفيذية (المادة 60 من الدستور). وفي الفترة ما بين 1997 و2005، لم يكن بوسع رئيس «إصلاحي» مثل محمد خاتمي على سبيل المثال، اتخاذ خطوة في مجالات قد يعتبرها المرشد الأعلى ميادين «خاصة به حصرياً». وينطبق الأمر نفسه على كل ما يتعلق بالدستور وجميع المؤسسات التي تمارس السلطة الحقيقية.

ومما له دلالته أنه على مدى 45 عامًا من وجود الجمهورية الإسلامية، لم تُمنح حقيبة وزارية لامرأة إلا مرة واحدة وحسب بعد التصويت على الثقة في البرلمان (كانت وزيرة الصحة).

ما وظيفة الرئيس في إيران؟

تتشابه المناصب التي يشغلها المسؤولون بعد انتخابهم في إيران مع تلك التي يشغلها كبار الموظفين في الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا. في إيران، تتخذ أهم القرارات في إيران من قبل مسؤولين لم ينتخبهم أحد ويشكلون العمود الفقري الدائم للدولة. أما من ينفذون القرارات، من ناحية أخرى، فيتم انتخابهم. وصف خاتمي، أكثر الرؤساء السابقين نزعة إصلاحية، منصبه ذات مرة بأنه «خادم المرشد الأعلى». مع ذلك يمكن للمسؤولين المنتخبين أن يتسببوا في متاعب لصانعي القرار السياسي جراء الطموح أو انعدام الكفاءة. لكن يمكن للرؤساء استخدام سلطتهم لتعزيز هدف معين. كان هذا الهدف، في حالة محمود أحمدي نجاد (2005-2013)، متمثلاً في سلطته الشخصية. ويرى المرشد خامنئي، ضرورة عدم تكرار هذا الوضع.

يتمثل أحد مفاتيح حل الأزمة الاقتصادية الإيرانية خاصة في رفع العقوبات التي فرضتها القوى الغربية الكبرى. كما يحتاج خامنئي إلى خبراء اقتصاديين لتدبير السياسة الاقتصادية للدولة. وفي الواقع يمثل القمع المجال الوحيد الذي يتمتع فيه المرشد الأعلى بخبرة حقيقية. عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد، يكمن همه الرئيسي في الحرص على توزيع الثروة بين الهيئات المهمة في النظام، وخاصة الباسدران و»المؤسسات» التي تمتلك موارد هائلة. ويعتمد ما تبقى بالنسبة على جهاز الدولة.

يحتاج المرشد خامنئي أكثر من أي وقت مضى إلى رئيس يكون الاقتصاد في قمة أولوياته. لم يكن هذا هو الحال مع الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي.

تختلف انتخابات عام 2024 عن سابقتها

منذ الإصلاحات الدستورية في عام 1988، التي ألغت منصب رئيس الوزراء وعززت سلطة الرئيس، تنظم الجمهورية الإسلامية انتخابات قبل الموعد المحدد لها في هذه المرة الأولى.

تتميز الانتخابات في إيران بنوع من التناوب على السلطة كل ثماني سنوات بين اتجاهي النظام الرئيسيين. يسمى أحدهما «محافظاً» والآخر «إصلاحيا» أو «براغماتياً». ويطلق عليهما في التعابير الإيرانية الشعبية الشائعة اسمي «شول كون» chol kon و»سيفت كون» séft kon (تخفيف، تشديد).

خلال السنوات الثماني من رئاسة «المحافظين»، تنامت وتيرة القمع في إيران، واشتد العداء تجاه الدول الغربية، لحشد قاعدة النظام المحافظة.

أثناء السنوات الثماني التالية لرئاسة «الإصلاحيين»، مُنحت بعض الحريات الهامشية التي عادة ما كانت تثير الآمال في إصلاح النظام تدريجياً. وفي الوقت نفسه، تم تطوير فكرة مفادها أن تليين حدة خطاب السياسة الخارجية قد يخفف الضغوط الخارجية والاجراءات العقابية. وحتى وقت قريب، كانت هذه السياسة «الإصلاحية» تستعيد الرأسمال السياسي الذي كان النظام فقده في الداخل والخارج على حد سواء، خلال السنوات الثماني السابقة من إدارة «المحافظين».

كانت لعبة الأرجوحة هذه هي القاعدة منذ أن أصبح آية الله علي خامنئي المرشد الأعلى في عام 1989 [أعلاه هناك سنة 1988؟؟؟]. تلت رئاسةَ علي أكبر هاشمي رفسنجاني «المحافظ» (1989-1997) رئاسةُ محمد خاتمي «الإصلاحي» (1997-2005). وجاء دور محمود أحمدي نجاد «المحافظ» (2005-2013)، ثم حسن روحاني «البراغماتي» (2013-2021)، تلاه إبراهيم رئيسي «المحافظ» (2021-2024).

توجد خلف هذه اللعبة زمرة داخل النظام، معروفة باسم «الأصوليين»، تؤكد أن البرلمان والرئاسة عديما الفائدة وسببا إزعاج. يرغب هذا الفصيل في حلهما والاستعاضة عنهما بمجلس يقوم المرشد الأعلى، الذي نصبه الله بنفسه، بتعيين أعضائه. يتحدث «الأصوليون» صراحة عن حكومة إسلامية خالية من أي عنصر من عناصر الجمهورية. تتضمن الأمة التي يعترف بها «الأصوليون» في آن واحد محتوى إنسانيا (المؤمنون) وسياسيا (الأمة الإسلامية) وروحيا (المجتمع الاسلامي). لا يستمد المرشد الأعلى لحكومة إسلامية شرعيته من الشعب، بل من الله. يقول نص تأسيسي للأصوليين: «يتجلى معيار صحة الدستور وقرارات الخبراء في موافقة المرشد الأعلى. لا يمكن لأي أحد ترتيب خيار الشعب. ليس لدينا جمهورية إلى جانب الإسلام؛ لأن ذلك سيكون شكلاً من أشكال الشرك بالله». أدت وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي المفاجئة بعد

التتمة في الصفحة 16

الانتخابات الرئاسية في إيران: منعطف تكتيكي للنظام

تتمة ص 15

بقلم هوشانغ سيبهر

ثلاث سنوات تقريباً من توليه منصبه، إلى اختلال تنظيم هذه الزمرة «الأصولية».

لم يعد النظام يشعر بالحاجة إلى ممارسة لعبة التأرجح بين «محافظين» و«إصلاحيين». فعلى الصعيد المحلي، لم يعد بوسع «الإصلاحيين» حشد الشعب خلفهم. أما على الصعيد الدولي، ليست رئاسة الجمهورية هيئة لصنع القرار كما هو معروف جيداً. علاوة على ذلك، عادة ما تتيح إدارات الحزب الديمقراطي الأمريكي للجمهورية الإسلامية مساحة معينة للمناورة، حتى لو كان رئيس «محافظ» في السلطة في إيران. تجدر الإشارة إلى أن المفاوضات النووية بدأت في عهد باراك أوباما (من الحزب «الديمقراطي») وأحمدي نجاد (وهو «محافظ») في أيار/ مارس عام 2013. ومن ناحية أخرى، زاد دونالد ترامب من الضغط على إيران على الرغم من أن رئيساً «معتدلاً» (روحاني) كان يحكم البلد.

مكامن ضعف الشخصيات المعروفة

تتمثل سمة أخرى من سمات النظام في عدم تولي الشخصيات المعروفة المنصب الرئاسي بأي وجه.

كان رفسنجاني آخر رئيس معروف إلى حد كبير في إيران وخارجها قبل أن يتولى السلطة بين عامي 1989 و1997. كان من زملاء الخميني، مؤسس النظام. كان رفسنجاني قائدًا أعلى للقوات المسلحة في الجيش الايراني أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988).

وبالعكس لم يصبح خاتمي وأحمدي نجاد وروحاني ورئيسي أسماء مألوفة إلا بعد ترشحهم للرئاسة.

وبما أن عدد الولايات الرئاسية المتتالية محدود في فترتين، قام رفسنجاني بعد ذلك بمحاولتين أخريين لتولي الرئاسة، لكن بدون نتيجة: خسر الانتخابات في عام 2005، ربما نتيجة تزوير انتخابي نظمته السلطة، ثم استبعد بسبب عدم الأهلية أثناء حملته الانتخابية في عام 2013.

فشل «الإصلاحي» مير حسين موسوي، رئيس الوزراء سابقاً في سنوات 1980، في انتخابات عام 2009، مرة أخرى بعد تزوير نظمته السلطة. مما أدى إلى اندلاع التظاهرات التي أعقبت الانتخابات والمعروفة باسم «الحركة الخضراء».

يخشى خامنئي من أن تؤدي الشخصيات المعروفة التي على علم بكيفية اشتغال الجهاز إلى إضعاف بنية النظام، مما قد يضعه موضع تساؤل. لذلك فهو يفضل الشخصيات المجهولة وغير الكاريزمية إلى حد ما، خاصة عندما يتعلق الأمر بـ«الإصلاحيين». وآخر مثال على ذلك مسعود بيزشكيان الذي انتخب رئيسًا في 6 تموز/ يوليو الأخير ولم يكن معروفًا من قبل لدى الغالبية الساحقة من الشعب.

فشل الرئيس إبراهيم رئيسي

لم تعمل سياساته، التي أدت إلى شن قمع دموي ضد حركة «المرأة والحياة والحرية»، على تحقيق أهدافها بالكامل. يشكل المأزق الذي وصلت إليه السياسات القمعية المتعلقة بالحجاب واستمرار مقاومة النساء مثالين واضحين على فشل النظام نسبياً في هذا المجال. وإذا أضفنا إلى ذلك الوضع الاقتصادي المروع في البلد، يمكن الحديث عن فشل ذريع.

لا أحد في الواقع تساوره أوهام حول الوضع الاقتصادي الحقيقي في البلد، مع تفشي التضخم وانخفاض الأجور كثيرا إلى ما دون خط الفقر كما حددته هيئات الحكومة نفسها. أصبحت أزمة السكن متفجرة، مع ارتفاع أسعار العقار بشكل هائل وتصاعد أثمان الإيجارات أكثر من أي وقت مضى. أصبح السكن بعيدًا عن متناول معظم الأجراء/ات والمتقاعدين/ات بشكل متزايد. إن عدم دفع المعاشات التقاعدية، وتفشي البطالة، خاصة بين الشباب والمتعلمين، وانتشار المخدرات والانتحار بين الشباب، إلخ، هي العواقب الكارثية لتعاقب الحكومات «الإصلاحية» و«الأصولية».

يضاف إلى ذلك مأزق النظام بشأن رفع العقوبات وتخفيضها، والهوة المالية لسياسته في الشرق الأوسط. كما أن جميع الزمر في النظام تخشى من احتمال وصول ترامب إلى السلطة ومن حقبة ما بعد خامنئي.

إحباط كبير

تمكّن إيرانيون/ات عديدون/ات، خاصة ضمن العمال والعاملات والنساء والشباب، من التحرر من لعبة التأرجح بين «محافظين» و«إصلاحيين». استفادوا/ن من خبرة طويلة الأمد في ممارسة تجارب وارتكاب أخطاء، خاصة أثناء انتفاضة عام 2018[1]. كان شعار «أيها الإصلاحيون، أيها الأصوليون، انتهت اللعبة» تحولا جديرا باعتباره كنجاح كبير في مسار الحركة الثورية الإيرانية. هذا ما أكدته الحركة الاحتجاجية في عام 2019 ثم حركة «المرأة والحرية والحياة»[2] في عام 2022.

ليس بوسع السلطة إجراء إصلاحات قادرة على تحسين ظروف السكان المعيشية. وترى في الوقت نفسه، أن أي تراجع بوجه المطالب تهديدٌ بوجه استمرار النظام.

لم يعد كُثر راغبين في بقاء هذا النظام الفاسد الذي ألقى ما يفوق نسبة 70% من الشعب الإيراني تحت خط الفقر أثناء فترة حكمه التي استمرت 45 عامًا. لا يحسب في «سجله» سوى سلب الحرية وحقوق الإنسان الأساسية وممارسة التعذيب والإرهاب والقتل.

دعوات إلى مقاطعة الانتخابات

تقلصت قاعدة النظام الاجتماعية كثيراً. وبات عدد متزايد من الأشخاص لا يقاطعون الانتخابات وحسب، بل أيضاً يدينون المشاركة في هذا المشهد السخيف.

وفي آخر المطاف بلغت نسبة المشاركة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو نسبة 39.92%، أي أدنى نسبة مشاركة منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية. وهي نسبة بعيدة كل البعد عن نسبة 80% المسجلة في الانتخابات الرئاسية في نهاية القرن العشرين. كانت شخصيات معارضة للنظام، ونقابات عمالية مثل نقابة «وحيد» Vahed [عمال شركة حافلات مدينة طهران وضواحيها]، ونقابات التعليم، وسجناء/ات سياسيين/ات، وأعضاء من الشتات، دعوا إلى مقاطعة الانتخابات، معتقدين أن المعسكرين المحافظ والإصلاحي وجهين لعملة واحدة.

قال المرشد الأعلى خامنئي: «من الخطأ تمامًا الاعتقاد بأن من لم يصوتوا في الجولة الأولى هم ضد النظام»، في حين أنه كان دعا الناخبين/ات عشية الجولة الأولى إلى المشاركة بكثافة.

واليوم، يرى النظام أن النجاح في إجراء هذه الانتخابات المزعومة متمثل في تمكنه من تنظيمها دون اندلاع حوادث أو عواقب غير متوقعة. وبسبب الدعوة إلى المقاطعة، لم يواجه النظام حركة مماثلة لتلك التي شهدها البلد عام 2009 تحت شعار «أين صوتي؟».

ولحفظ ماء الوجه، بوسع النظام دوماً اختلاق حداً أدنى من الاستعراض عبر اللجوء إلى الباسدران وميليشيات الباسيج والجيش والموظفين وعائلات مختلف هذه الهيئات.

تغيير تكتيكي للنظام

أدرك النظام أنه لم يعد قادراً على الحكم باستخدام أساليب الغش والقمع المعتادة. أدى فشل المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي إلى جر النواة الصلبة في النظام إلى الرغبة في إجراء تعديلات لبعث حياة جديدة في النظام بوجه حركة جماهيرية لن تخبو وتيرتها في ظل الظروف المذكورة.

ومن الواضح أن المرشد الأعلى خامنئي كان

التتمة في الصفحة 17

الانتخابات الرئاسية في إيران: منعطف تكتيكي للنظام

تتمة ص 16

بقلم هوشانغ سيبهر

يرى أن الانتخابات الرئاسية المبكرة التي أعقبت وفاة رئيسي، فرصة مفاجئة لتغيير خط السياسة الخارجية. واغتنم خامنئي هذه الفرصة دون تردد.

الجولة الأولى من الانتخابات (28 حزيران/يونيو)

في يوم الجمعة 28 حزيران/يونيو، توجه 61 مليون ناخب/ة [باحتساب الأصوات أدناه يكون المجموع: 29 مليون ناخب- ة؟؟؟] إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس جديد للبلد. لم يسمح إلا لستة مرشحين من أصل 86 مرشحًا بخوض الانتخابات. يرجى الرجوع إلى النص الموجود في المربع (مقتطف من رسالة السجينة السياسية غولروخ إيرايي Golrokh Iraei) لمعرفتهم.

وجاء مسعود بيزشكيان، المرشح «الإصلاحي» الوحيد الذي سُمح له بالترشح، في المرتبة الأولى بحصوله على نسبة 42.5% من الأصوات، مقابل نسبة 38.6% لمنافسه الرئيسي، سعيد جليلي المحافظ المتشدد.

يحمل سعيد جليلي لقب .»الشهيد الحي» لإصابته في سن الحادية والعشرين أثناء الحرب العراقية الإيرانية. كان مفاوضًا في الملف النووي بين عامي 2007 و2013، ومعارضًا بشدة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في آخر المطاف في عام 2015 [اتفاق فيينا بشأن برنامج إيران النووي- خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA] بين إيران والقوى الغربية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. كان هذا الاتفاق يفرض قيوداً على نشاط إيران النووي مقابل تخفيف العقوبات. وصلت المفاوضات النووية حالياً إلى الطريق المسدود بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أحادي في عام 2018، وإعادتها فرض عقوبات اقتصادية صارمة على طهران.

كان جليلي ترشح بالفعل في الانتخابات الرئاسية عامي 2013 و2021 دون جدوى. وانسحب في عام 2021 من السباق في اللحظة الأخيرة لصالح الرئيس السابق إبراهيم رئيسي. لكن هذه المرة، بمجرد تقديمه ملف ترشحه، تعهد جليلي بالحفاظ على إرث الرئيس إبراهيم رئيسي. وبدعم من «جبهة ثبات الثورة الإسلامية»، أكثر الفصائل يمينية في الطيف السياسي، يكون سعيد جليلي عرض جميع أسس معسكره الأيديولوجية أثناء الحملة الانتخابية: يتبنى نزعة محافظة اجتماعية متشددة، ونزعة انعزالية اقتصادية، وحذر صريح تجاه الغرب.

لم يكن مسعود بيزشكيان معروفًا لعامة الناس من قبل، حيث شغل هذا الطبيب الجراح منصب وزير الصحة في عهد الرئيس الإصلاحي خاتمي (1997-2005). يصف نفسه بأنه «إصلاحي». ويريد بوجه خاص إخراج إيران من العزلة، وأكد سعيه إلى وضع حد لـ»شرطة الأخلاق». كان الرئيس «الإصلاحي» سابقاً خاتمي الداعم الرئيسي لـ بيزشكيان بشكل علني.

من ناحية أخرى، أعرب مسعود بيزشكيان، وهو إصلاحي مطيع وغير طموح إلى حد كبير، عن ثبات ولائه للمرشد الأعلى في عدة مناسبات، وتقمص دور السيد المصلح ذي المساعي الحميدة. كان بيزشكيان أبدى في الماضي أنه من تلامذة خليفة الخميني ومن أنصار «خط الإمام» من خلال قمع الطلبة والطالبات، فضلاً عن مشاركته في ما يسمى بـ»الثورة الثقافية» الدموية لأسلمة الجامعات.

لا تهاب زمرة خامنئي هذا المرشح «الإصلاحي»، بتوفرها على أغلبية «محافظة» في البرلمان وتحكمها بالسلطة القضائية.

ما بين الجولتين

ركز كلا المرشحين على نفس الأولوية أثناء النقاشات: الانتعاش الاقتصادي للبلد. في السنوات الأربع التي قضاها إبراهيم رئيسي في منصبه، وصل معدل التضخم حوالي 40% سنويًا، بينما استمرت البطالة في الارتفاع بسبب استشراء الفساد. يقول بيزشكيان: «نعيش في مجتمع يتسول فيه ناس كُثر بالشوارع». ومن وجهة نظره، يكمن الحل الأكثر إلحاحًا لمعالجة الوضع في التحرك «فورًا» لرفع العقوبات الأمريكية و»إصلاح الاقتصاد».

ازدادت شدة العقوبات منذ الحرب في غزة ودعم إيران لحركة حماس الفلسطينية. يراهن بيزشكيان والحالة هذه على التفاوض حول اتفاق جديد. «لم تتمكن أي حكومة تاريخيًا، من تحقيق نتائج وهي في حالة حصار».

انتخاب بيزشكيان (6 تموز/يوليو)

كان الناخبون في الجولة الثانية، يواجهون خياراً مفروضاً: «محافظ متشدد» من المتعصبين في النظام الثيوقراطي الرافضين لتقديم أي تنازلات للبلدان الغربية، ضد «إصلاحي» يؤيد توثيق تسوية مع الولايات المتحدة الأمريكية. كان من الصعب العثور على مرشحين اثنين أكثر تعارضاً.

قام الرئيس السابق خاتمي، الداعم الرئيسي لـ»بيزشكيان»، بدعوة الناخبين إلى الإقبال على التصويت «لمنع تفاقم تدهور الوضع في إيران».

على الرغم من عدم إعلان دعمه لـ»بيزشكيان» علناً، إلا أن المرشد خامنئي ألمح عبر أتباعه إلى تأييده انتخاب بيزشكيان.

فاز مسعود بيزشكيان بتحقيقه نسبة 53.6% (16 مليون صوت) على حساب منافسه سعيد جليلي الحائز على نسبة 44.3% (13 مليون صوت).

لكن صوّت في آخر المطاف، ما يقل عن نسبة 27% من المسجلين لصالح بيزشكيان. وهي أدنى نسبة تصويت في الانتخابات الرئاسية الـ14 المنظمة منذ ثورة شباط/فبراير عام 1979. كان الرقم القياسي السابق لأدنى نسبة تصويت يعود إلى إبراهيم رئيسي الذي انتخب بما يزيد قليلاً عن نسبة 30% من الناخبين.مع ذلك، يجب التعامل مع هذه الأرقام بحذر، لأنها تمثل ما نشر النظام.

في اليوم التالي لانتخابه، عيّن بيزشكيان وزير الشؤون الخارجية سابقاً محمد جواد ظريف، المعروف بتأييده للغرب، مستشارًا دبلوماسيًا له. كان ظريف أحد مهندسي الاتفاق النووي الموقع في عام 2015 مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وروسيا والصين. كان هذا التعيين رسالة إشارة إلى حكومات الغرب. على الرغم من أن المرشد الأعلى يحدد السياسات الاستراتيجية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمسألة النووية، فإن التكتيكات وطريقة تنفيذها تعتمد على كفاءات الفريق الحكومي وإرادته. في عهد الرئيس إبراهيم رئيسي، كان يعمل فريق عديم الكفاءة ولا يفقه شيئًا في الدبلوماسية والمفاوضات. ولم يحقق أي شيء يذكر.

وفي 18 تموز/يوليو، أي بعد أسبوعين من انتهاء الانتخابات، نشرت «تسنيم»، الصحيفة الرسمية للباسداران، الحوار المذكور أسفله التالي بين فريد زكريا- محرر مجلة الشؤون الخارجية «فورين أفيرز» Foreign Affairs الأمريكية التابعة لمجلس العلاقات الخارجية- وعلي باقري كني- نائب سعيد جليلي في المجلس الأعلى للأمن القومي، ونائب وزير الشؤون الخارجية في عهد إبراهيم رئيسي، ورئيس فريق التفاوض في الجمهورية الإسلامية والقائم بأعمال وزير الشؤون الخارجية بعد حادث تحطم المروحية:

فريد زكريا: «لاحظت أنكم أشرتم إلى إمكانية إجراء مفاوضات نووية وحتى التحرك نحو إبرام اتفاق نووي جديد أو العودة إلى الاتفاق السابق...».

علي باقري كني: «توصلنا إلى ابرام اتفاق في عام 2015. عقد هذا الاتفاق بموافقة إيران ومجموعة 5+1. ما زلنا عضوًا في خطة العمل الشاملة المشتركة. انسحبت أمريكا من هذا

التتمة في الصفحة 18

الانتخابات الرئاسية في إيران: منعطف تكتيكي للنظام

تتمة ص 17

بقلم هوشانغ سيبهر

الاتفاق وتسببت في إلحاق الضرر به. لم تتمكن أمريكا حتى الآن من العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، يكمن هدفنا في إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015».

وماذا بعد؟

إذا أرادت إيران تجاوز أزماتها المتعددة، لا بد من علمنة نظام الدولة بأكمله ودمقرطته: جميع المؤسسات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وكذلك القوانين والأنظمة. لا يمكن فتح هذا الطريق إلا بإطاحة الجمهورية الإسلامية.

كانت البرجوازية الإيرانية منذ نشأتها، على اختلاف مشاربها، مرتبطة بالدين وسلطة رجال الدين عبر علاقات عديدة ظاهرة وغير مرئية، مباشرة وغير مباشرة.

تدافع بعض الفصائل، مثل الملكيين ومنظمة مجاهدي الشعب (مجاهدي خلق) والأحزاب الدينية القومية، علانية عن هذه التبعية. أما الفصائل الليبرالية في المعارضة فتفتقر إلى الراديكالية اللازمة لتجاوز هذه العقبة.

لا يمكن تحقيق الديمقراطية والعلمانية الكاملة إلا بثورة شعبية جماهيرية مستندة إلى معظم العمال والعاملات.

لا تقتصر التناقضات السياسية في مجتمع إيران على النزاعات بين الفصائل الحاكمة. إذ تعكس تضارب المصالح بين المستغِلين/ات وضحايا/ات الاستغلال حول:

- تقاسم ثمار استغلال العمال والعاملات؛
- التحكم بالموارد وكيفية »«إدارة المجتمع»؛
- كيفية «التفاعل» مع القوى الأجنبية للاستحواذ على حصة من السلطة الإقليمية.

تؤدي هذه الصراعات داخل مختلف قطاعات الرأسمالية وانعكاسها في الصراعات السياسية إلى اضعاف النظام إلى حد ما. قد تؤدي إلى تسهيل انتهاز الفرص لتوسيع نطاق نضالات الجماهير الكادحة. لكن يجب على ضحايا/ات الاستغلال والاضطهاد التحرك بشكل مستقل على أساس أهدافهم/ن الخاصة واستراتيجيتهم/ن الخاصة وتكتيكاتهم/ن الخاصة، ولاسيما منظماتهم/ن الخاصة. عندها فقط سيتمكنون من اغتنام الفرص المناسبة التي تخلقها الصراعات الداخلية بين الفصائل الحاكمة. لا يمكن أن يندرج بديل نظام اللصوص والقتلة الحالي إلا في إطار منظور اشتراكي.

نجح شعار «المقاطعة الفعالة» هذه المرة في إبعاد معظم الجماهير عن صناديق الاقتراع. كان هذا النجاح نسبيًا للمعارضة الثورية في إيران، على الرغم من حيل النظام وتزويره الانتخابات ودعاية «الإصلاحيين».

(تموز/يوليو عام 2024)

احالات

[1] Houshang Sepehr a publié en 2006 une description détaillée du système politique de la République islamique d'Iran : « Un Califat déguisé en République », Inprecor, numéro 520 – septembre – octobre 2006.

[2] Houshang Sepehr, « Iran. Un tournant politique radical », alencontre.org.

[3] Houshang Sepehr, « Le soulèvement iranien ».

****

مقتطفات من رسالة السجينة السياسية كلروخ ابراهيمى ايرايى موجهة إلى شعب إيران بشأن موضوع الانتخابات الرئاسية ومرشحيها (22 حزيران/يونيو عام 2024)

«أنا ممن كانوا يطلقون النار على الناس ويقتلونهم. والآن، من يريد محاكمتنا؟» لا تمثل هذه الجمل جزءًا من الحوار في فيلم سينمائي. إن حسن نوروزي أحد قلائل نواب رئيس اللجنة القضائية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذين تحدثوا بهذه الطريقة عن الأشخاص الذين قتلوا في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2022. تقدم اليوم (حزيران/يونيو عام 2024)، هذا الشخص نفسه كمرشح للرئاسة. يقوم هو والمرشحون الآخرون باطلاق النار على الناس بسهولة، وهنا قمة الظلم، ولا أحد يملك سلطة الحكم عليهم. على سبيل المثال:

كان مصطفى بور محمدي مدعيًا عامًا عن هرمزغان وكرمانشاه وخوزستان وخراسان في سنوات 1980. ستظل ضحكاته على المحكوم عليهم بالإعدام ومساوماته على إعدام السجناء السياسيين، رنانة في مسامعنا وفي ذاكرة التاريخ إلى الأبد. قام أيضًا بدور رائد في تسلسل جرائم قتل المثقفين/ات بالإضافة إلى كونه شخصية ضمن الأعضاء الأربعة في «لجنة الإعدام»*. بعد انتفاضة «المرأة والحياة والحرية»، وما رافقها من عمليات قتل وإصابات وشنق، تجرأ على الحديث عن ضرورة إعادة بناء المجتمع ثقافيًا، وهو الآن مرشح...

لا يملك سعيد جليلي أدنى قدرة أو خبرة لقيادة البلد. إنه خادم مخلص لخامنئي، وعلى الأرجح مرشحه المفضل...

يمثل وحيد حقانيان «الوكيل» الرئيسي لخامنئي. قام في عام 2008، بتنظيم الميليشيات التي هاجمت المتظاهرين...

علي رضا زاكاني (رئيس بلدية طهران)، متهم بالفساد المالي، ومتورط في جرائم «الحرم الجامعي». لم ينس أحد تشغيله للأطفال في قطاع النظافة والنفايات بأجور بخسة...

محمد باقر قاليباف، شخصية سيئة السمعة في دوائر الفساد المالي، والمشرف على الضرب بالهراوات والمفتخر باطلاق الغاز على الطلبة/ات المتظاهرين/ات في الشارع، واستدعاء المثقفين/ات والصحفيين/ات واستجوابهم/ن واعتقالهم/ن...

محمود أحمدي نجاد. لا أحد ينسى ما قام به في سنوات 1980 من دور رئيسي في مجال القمع في إيران والهجمات الإرهابية في الخارج. عندما كان رئيس بلدية طهران، أغلق المراكز الثقافية وشيد المؤسسات الدينية. وفي عام 2005، أصبح رئيسًا للجمهورية بتفريق التظاهرات الصامتة والسلمية بشكل دموي...

يمكن تقديم أمثلة عديدة أخرى...

نعيش في هذا الجو الرهيب. يتولى أشخاص كهؤلاء مناصب حكومية. يُقتل أشخاص ويفلت قاتلوهم من العقاب. والأسوأ من ذلك إقامة حفل تأبين في مقر منظمة الأمم المتحدة لأحدهم: الرئيس إبراهيم رئيسي، المتوفى إثر تحطم مروحية في 19 أيار/مايو الأخير.

* في سنوات 1980، كان إبراهيم رئيسي ومصطفى بور محمدي عضوين في لجنة مكونة من أربعة أشخاص، قادت بأمر من الخميني، عمليات قمع وإعدام عشرات آلاف السجناء السياسيين في نهاية الحرب ضد العراق. انظر تقرير حول مذابح عام 1988 في إيران. Un rapport sur les massacres de 1988 en Iran.

رابط النص بالغة الفرنسية

https://alencontre.org/moyenorient/iran/il-etait-une-fois-lelection-presidentielle-en-iran.html

84 سنة بعد اغتياله: تذَكُّرُ إسهامات تروتسكي

ليس ليون تروتسكي، بنظر المناضلين الثوريين اليوم، قدوة وحسب، بل إن ماركسيته أداة لا غنى عنها في النضال من أجل الشيوعية. في ما يلي بعض إسهامات تروتسكي.

بقلم، دوغ إينا غرين eneerG aanE guoD

يوم 21 أغسطس 1940، اغتال أحد القتلة ليون تروتسكي بينما كان يعيش في المنفى. كان هذا الاغتيال الجبان تتويجًا لأكثر من عقد من الاضطهاد والافتراء من قبل جوزيف ستالين، الذي شهد طرد تروتسكي من الاتحاد السوفيتي وإجباره على السفر حول العالم دون تأشيرة. وفيما استسلم معارضون آخرون كُثر للانحطاط البيروقراطي للاتحاد السوفيتي وانضموا إلى ستالين، لم يُلق تروتسكي سلاحه أبدًا وظل صامدًا غير مهزوم. كان على تروتسكي أن يموت لأنه كافح ومثل رمزا للأممية الثورية ولتجديد آمال 1917. ليس ليون تروتسكي، بنظر ثوريي اليوم مثالاً يُحتذى به فحسب، بل إن ماركسيته أداة ضرورية في الكفاح من أجل الشيوعية.

القلم والسيف

كان تروتسكي شخصية من عصر النهضة حقيقيةً، إذ برع في كل مجال، تقريبا، من المجالات التي كرس لها اهتمامه. كان صحفيًا ذا أسلوب لا تشوبه شائبة، وأحد أعظم خطباء القرن العشرين، وناقدًا أدبيًا، ومحللًا سياسيًا، ومنظرًا ومؤرخًا تضاهي أعماله أعمال ثوسيديدس وإدوارد جيبون. لكن تروتسكي لم يكن مجرد مثقف، بل كان رجل فعل. بعد انضمامه إلى الحركة الماركسية السرية في روسيا القيصرية عندما كان شابًا يافعًا، ناضل جسدا وروحا من أجل الثورة البروليتارية طوال حياته. كان زعيم سوفييت سان بطرسبرج عام 1905، وأحد منظمي انتفاضة 1917 البلشفية الرئيسيين، ومؤسس الجيش الأحمر الذي دافع عن السلطة السوفيتية ضد الثورة المضادة، والخصم الرئيس لستالين والشريحة البيروقراطية التي كان يمثلها، وشخصية كاساندرا في مواجهة مخاطر النازية ومؤسس الأممية الرابعة. لقد عاش حياة بطولية مثلت انصهار التفاني الذي لا هوادة فيه - في الأفكار والعمل - في النضال من أجل عالم خالٍ من الاستغلال والاضطهاد.

الثورة الدائمة

إحدى إسهامات تروتسكي الرئيسة في الماركسية نظريةُ الثورة الدائمة. وقد طور هذه النظرية بناءً على تجربة الثورة الروسية للعام 1905. اعتقدت أجنحة الحركة الاشتراكية الروسية الرئيسة أن روسيا كانت بالغة التخلف عن ثورة اشتراكية، ولكنها ناضجة لثورة برجوازية. اعتقد المناشفة أن البرجوازية هي التي ستقود هذه الثورة وأن الطبقة العاملة يجب أن تكتفي بدور مساند، ولا ترفع مطالب جذرية تفاديا من إخافتها. كان البلاشفة موافقين المناشفةَ على أن روسيا مقبلة على ثورة من طراز 1789، إلا أنهم اعتقدوا أن البرجوازية كانت خائفة جداً من ثورة من أسفل بحيث لا تستطيع قيادة المعركة ضد القيصرية. وبالتالي، كان على الشغيلة أن ينهضوا بدور قيادي. طور تروتسكي نظرية مختلفة. فقد اتفق مع فلاديمير إ. لينين أن روسيا كانت متخلفة وأن العمال كانوا في قلب الصراع القادم. ومع ذلك، فقد جادل بأن روسيا لم تكن تتبع نفس المسار الكلاسيكي للتطور مثل بريطانيا وفرنسا. في الواقع، أدى التطور المتفاوت للاقتصاد العالمي إلى استيراد روسيا أحدث التقنيات من أوروبا الغربية. فنشأت عن ذلك طبقة عاملة شديدة التركز ومكافحة وقوية وقادرة على قيادة الثورة بتحالف مع الفلاحين. إن كان النضال من أجل من أجل الثورة البرجوازية يؤول الى الطبقة العاملة، دافع تروتسكي على أن العمال لن يتوقفوا في منتصف الطريق، بل سيكافحون من أجل الاشتراكية. وبعبارة أخرى، لن تكون ثمة فجوة بين المرحلتين البرجوازية والاشتراكية للثورة، بل ستكون السيرورة متواصلة و"دائمة". بيد أن تروتسكي أدرك أن تخلف روسيا يقلل حظوظ بقاء الثورة ضئيلة ما لم تنتشر في الخارج إلى البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً. كان هذا التصور قطعا مع الماركسية المراحلية التي هيمنت على الأحزاب الاشتراكية الرئيسية في الأممية الثانية ثم الأحزاب الشيوعية الستالينية في الأممية الثالثة. فوفقاً للماركسيين المراحليين، كان على البلدان المتخلفة أن تمر بفترة طويلة من التطور الرأسمالي قبل أن تصبح ناضجة للاشتراكية. وقد حكم هذا التصور فعلياً على العمال بدعم البرجوازية وبسحب الاشتراكية من جدول الأعمال التاريخي. وعلى النقيض، أكد تروتسكي إمكان حدوث ثورة اشتراكية أولاً في البلدان المتخلفة. أكدت التطورات نظرية الثورة الدائمة في أثناء الثورة الروسية عام 1917، لما انتزع العمال السلطة من البرجوازية الضعيفة. وُضعت نظرية الثورة الدائمة لتروتسكي في الأصل لشرح خصوصيات الثورة الروسية. وبعد فشل الثورة الصينية في عام 1925 1927- عممها لتفسير إمكانات ثورة اشتراكية في العالم المستعمَر. دافع تروتسكي بأن البرجوازية في البلدان المستعمَرة كانت ضعيفة ومرتبطة بالإمبريالية لدرجة أنها لم تكن قادرة على قيادة النضال من أجل التحرر الوطني والإصلاح الزراعي والديمقراطية. على العكس من ذلك، تؤول هذه المهمة إلى البروليتاريا التي لن تحقق أهداف التحرر الوطني فحسب، بل الثورة الاجتماعية أيضًا، كما أكدت ذلك النضالات في الصين (1949) وكوبا (1959) وفيتنام (1975). لم يكن لتحليلات تروتسكي إلا نظير قليل في شأن فهم الحماقة الستالينية في اعتبار البرجوازية الوطنية قوة ثورية، وفي شأن الدفاع عن ضرورة تولي البروليتاريا مهام التحرر الوطني والاشتراكية.

الجبهة الموحدة المناهضة للفاشية

في ظل بؤس ألمانيا إبان الكساد العظيم، كان الحزب الشيوعي والحزب النازي يتقدمان في ألمانيا. وفي تحليله للوضع، كان تروتسكي يرى أن ثمة إمكان حقيقي لوصول هتلر إلى السلطة، لكنه لم يكن يعتقد هذه النتيجة محددة سلفًا. كان الحزب الشيوعي الألماني أحد أكبر الأحزاب الثورية في العالم، لديه ملايين الأنصار. إذا شكل الحزب الشيوعي الألماني جبهة موحدة مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD)، بإمكانه منع وصول النازيين إلى السلطة. بيد أن الحزب الشيوعي و"الحقبة الثالثة" للأممية الشيوعية كان يدينان الحزب الشتراكي الديمقراطي بوصفه "اشتراكيا فاشيًا ". وعوض توجيه هجماته الرئيسة ضد النازيين، هاجم الحزب الشيوعي الألماني الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ما يحول عمليا دون أي عمل للجبهة الموحدة. ومع تزايد الأصوات النازية في الانتخابات، استمر تروتسكي في الدعوة إلى تشكيل جبهة موحدة بين الحزب

التتمة في الصفحة 20

84 سنة بعد اغتياله: تذَكُّرُ إسهامات تروتسكي

تتمة ص 19

بقلم، دوغ إينا غرين eneerG aanE guoD

الاشتراكي الديمقراطي والحزب الشيوعي الألماني. كما كانت استراتيجية تروتسكي المناهضة للفاشية تحليلا للديمقراطية البرجوازية. فقد كان يدرك أن البرجوازية الليبرالية كانت أكثر ميلًا لدعم الفاشيين ضد العمال من الدفاع عن الديمقراطية. لم يكن لدى تروتسكي أمل كبير في إمكانات الحزب الاشتراكي الديمقراطي المناهضة للفاشية، حيث لم يكتفِ هذا باخماد الثورة الألمانية عام 1919، بل دعا أيضًا إلى دعم الليبراليين والإيمان بالبرلمان بدلًا من النضال الجماهيري من أسفل. وبدلًا من ذلك، دعا تروتسكي إلى قيام جبهة موحدة بين المنظمتين العماليتين تعتمد وسائل خارج البرلمان لإنزال الهزيمة بالفاشيين. وفضلا عن دور الدفاع عن الحريات الديمقراطية، ستتيح الجبهة الموحدة للشيوعيين إدانة الإصلاحية الاشتراكية الديمقراطية باعتبارها غير ملائمة وكسب هؤلاء العمال إلى السياسة الثورية. لم تكن الجبهة الموحدة لتمكن الشيوعيين من هزم الفاشية فحسب، بل من شأنها أن تكون مقفزا لهجوم ثوري في المستقبل. لم يثمر كل ذلك عن شيء، ووصل هتلر إلى السلطة في عام 1933. تم سحق أكبر حركة عمالية في أوروبا دون مقاومة جماهيرية. بعد هذه الكارثة، تبنى ستالين والأممية الشيوعية استراتيجية الجبهة الشعبية. فبدلاً من العصبوية الثورية، باتت الأحزاب الشيوعية تدعو إلى تحالفات انتهازية مع الرأسماليين الليبراليين وتحجيم النضالات العمالية باسم مناهضة الفاشية. كان للجبهة الشعبية عواقب مأساوية خلال الحرب الأهلية الإسبانية، عندما خان الشيوعيون نضال الطبقة العاملة الثوري. وفي مواجهة مآزق اليسارية المتطرفة واللجوء إلى البرجوازية، جمعت استراتيجية تروتسكي بين معاداة الفاشية والجبهة الموحدة والنضال الثوري ضد الرأسمالية.

انحطاط ودفاع وتجديد

وفقًا لنظرية الثورة الدائمة، لا يمكن للاشتراكية أن توجد في بلد واحد مثل روسيا، بل يجب أن تمتد الثورة على الصعيد الدولي إذا ما أرادت البقاء. وقد تأكد هذا الأمر بشكل مأساوي بانحطاط الثورة الروسية في مواجهة الحصار والحرب الأهلية وفشل الثورة الألمانية التي عول البلاشفة على دعم مادي منها. انتصرت الجمهورية السوفيتية على أعدائها، لكن ذلك جرى في ظروف عزلة وفقر مدقع. وفي أثناء عشرينيات القرن العشرين، نشأت فئة بيروقراطية جديدة تجسدت في شخصية جوزيف ستالين الذي اغتصب السلطة السياسية للطبقة العاملة. دفع فشل الثورة الألمانية فكرة "الاشتراكية في بلد واحد" قُدما، ومؤداها أنه لا يمكن لروسيا أن تنتظر المساعدة من خارج، بل يمكنها أن تتطور فقط بجهودها الذاتية. بنظر لتروتسكي والمعارضة اليسارية، كانت "الاشتراكية في بلد واحد"رؤية وطنية ورفضًا للبرنامج البلشفي الأصلي للثورة الأممية. في عشرينيات القرن العشرين، ناضلت المعارضة اليسارية من أجل مزيد من الديمقراطية المجالسية والحزبية ومن أجل التصنيع والخط الأممي. وعلى الرغم من هزيمتها، استمرت الرؤية الثورية للمعارضة اليسارية في قض مضجع البيروقراطية السوفيتية. ليس صدفة أن تروتسكي كان الشخصية الرئيسة في المؤامرات التي "كُشف عنها النقاب" خلال عمليات التطهير الكبرى في الثلاثينيات. وخلاصة القول أن ستالين كان يعلم أن رؤية تروتسكي كانت ترمز إلى الثورة ضد سلطة البيروقراطية وامتيازاتها. وحتى مع حرمان الطبقة العاملة من السلطة السياسية، كان تروتسكي يعتبر الاتحاد السوفيتي دولة عمالية. كان اقتصاد الاتحاد السوفيتي مؤمماً ومخططاً ولا يدار وفقاً لمنطق رأس المال. وعلى الرغم من أن البيروقراطية كانت تعمل كعنصر طفيلي، لم تكن تملك وسائل الإنتاج. في نهاية المطاف، أكد تروتسكي أن البيروقراطية سوف تتخلى عن الواجهة الاشتراكية وتعيد الرأسمالية. ولا يمكن إيقاف ذلك إلا بثورة سياسية للطبقة العاملة السوفيتية تطيح البيروقراطية وتعيد الديمقراطية المجالسية. وللأسف، أكدت عودة الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي، في تسعينيات القرن الماضي، نظرية تروتسكي التي مكنه تحليلها من فهم انحطاط الاتحاد السوفييتي وانتقاده. كان تروتسكي يعترف بإنجازات الثورة الروسية التقدمية، وبأنه مهما بلغ انحطاطها، تظل الإمبريالية عدو الاشتراكية الرئيس. في أي مواجهة مباشرة بين الاتحاد السوفيتي والإمبريالية، لم يتردد تروتسكي في الدعوة إلى الدفاع غير المشروط عن الأول. التصدي للبيروقراطية هي مهمة الشغيلة السوفييت لا مهمة الإمبريالية. تحليل تروتسكي أتاح له فهم انحطاط الاتحاد السوفيتي. و أدرك أيضًا أن إنجازات الثورة كانت مكاسب للطبقة العاملة يجب الدفاع عنها.

يتيح منظور تروتسكي للماركسيين تجنب الثنائية البسيطة بين إدانة الثورات باعتبارها "ديكتاتورية" لا أكثر، وبين التملق الحاد الذي يؤدي إلى التغاضي عن الخيانات والمشاكل. فالمنظور الأول يمكن أن يؤدي إلى دعم فعلي للإمبريالية الغربية باعتبارها "أهون الشرور" في مواجهة "التوتاليتارية"، بينما يفسح المنظور الثاني في المجال لتبييض الأنظمة البيروقراطية وتوصيفها على أنها اشتراكية. بوسعنا، استنادا إلى موقف تروتسكي، الدفاع عن الاتحاد السوفييتي والدول العمالية الأخرى ضد استعادة الرأسمالية والهجمات الإمبريالية، مع الاستمرار في انتقاد قيادتها البيروقراطية دون تحفظ والنضال من أجل الثورة السياسية. قد يكون هذا الخط هشاً، لكنه موقف مبدئي يفتقر إليه الكثير من اليسار الماركسي.

رفع الراية الحمراء قُدُماً

كان ليون تروتسكي أحد الشخصيات العظيمة في القرن العشرين. ناضل من أجل الثورة الاشتراكية بالقلم وبالسيف. لم تكن معركته ضد الستالينية خصومة شخصية، بل دفاعاً عن الأممية البلشفية ضد الانحطاط البيروقراطي. إن كل ثوري مدين لتروتسكي بالامتنان لقيامه بهذا النضال. لقد فهم تروتسكي أن الرأسمالية لا تقدم أي مخرج للبشرية. فالنضال من أجل الشيوعية يتطلب رفض الطرق الإصلاحية المختصرة والخيانات البيروقراطية واللجوء إلى القطاعات "الخيّرة" من البرجوازية. إن القوة الوحيدة القادرة على تحرير العالم من القمع والجهل والعبودية هي الطبقة العاملة.

بالنسبة لمناضلي/ات اليوم، يلزم الدفاع عن هذا المنظور الشيوعي وتعزيزه. وبذلك نبرهن عن إخلاص حقيقي لحياة ليون تروتسكي وإرثه.

المصدر: https://links.org.au/remembering-trotskys-contributions

ترجمة المناضل-ة باستعانة Deepl

قراءات مقترحة: من مؤلفات تروتسكي

نتائج وتوقعات
الثورة الدائمة
حياتي
تاريخ الثورة الروسية
الأممية الشيوعية بعد لينين
الثورة المغدورة

دوغ إينا غرين Doug Enaa Greene مؤرخ مستقل يعيش في منطقة بوسطن. نشرت كتاباته في
Socialism and Democracy, Links International Journal of Socialist Renewal, ISR
وغيرها من الاصدارات. وهو مؤلف كتاب « Specters of Communism: Blanqui and Marx »

التتمة في الصفحة 21

تتمة ص 20

عين على نضالات طبقتنا

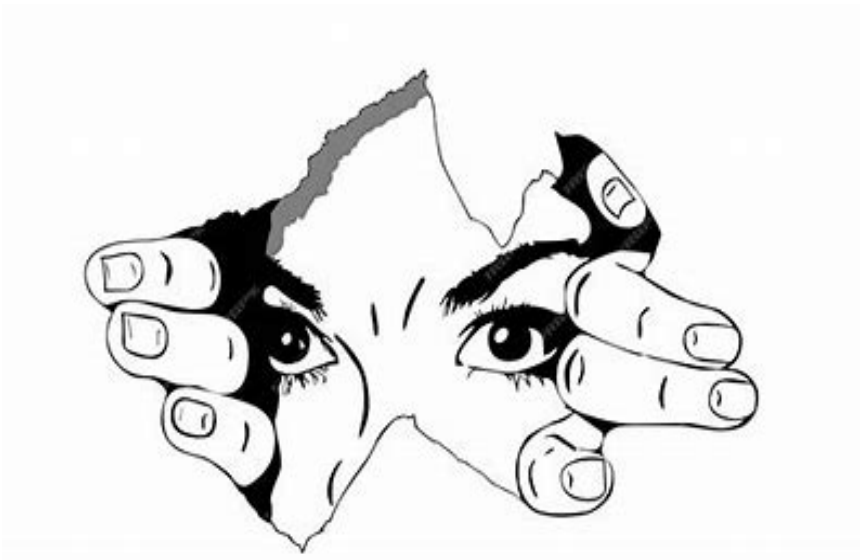

شغيلة الطرق السيارة تعلق قرار إضراب

كان أن قرر المكتب الوطني للنقابة الوطنية لمستخدمي مراكز الاستغلال للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، خوض إضراب جزئي إنذاري بجميع محطات الأداء بمراكز الاستغلال، مع تأمين خدمات أعوان الإغاثة في الحالات الاستعجالية، وذلك أيام: الجمعة والسبت والأحد 16 و17 و18، و23 و24 و25 غشت 2024، من الساعة 10:00 إلى الساعة 12:00، ومن الساعة 19:00 إلى الساعة 21:00، مع الاعتصام بمقرات العمل بمراكز الاستغلال خلال أيام الإضراب. يحتج العمال حسب بلاغاتهم على غلق باب الحوار وضرب الحق النقابي ودفاعا على استحقاقات الأجراء، ومن أجل توفير مقومات العمل اللائق وتحقيق الكرامة والعيش الكريم للأجراء.

وبعده قرر المكتب الوطني للنقابة الوطنية لمستخدمي مراكز الاستغلال للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (إ م ش) تعليق كافة أشكال الاحتجاج بعد الاتفاق على عقد حوار. ليست المرة الاولى التي يجري فيها تعليق قرار الإضراب. توالت الحوارات الفارغة التي لا تفيد في شيء شغيلة الطرق السيارة فلا حقوق تحققت ولا مطالب انتزعت. إن الإضراب ووقف العمل هو ما يكسب العمال حقوقهم ويوتيهم الكرامة في أماكن العمل وهو وسيلة لتحقيق ما ذكر وليس الإضراب من أجل الجلوس إلى طاولة المفاوضات. إلى أمام

استمرار اعتصام شغيلة تعاونية صوفيا سود

لا يزال ما يقارب 140 عاملة وعامل زراعي موسمي، في اعتصام من أجل المطالبة بإعادتهم للعمل وبالحصول على التعويضات المستحقة عن سنين من العمل بهذه التعاونية الفلاحية. عمال وجدوا أنفسهم بين ليلة وضحاها مشردين دون عمل ولا تعويضات عن سنين قضوها في خدمة هذه التعاونية الفلاحية، قبل أن ترميهم للشارع دون أي سابق إنذار.

شغيلة البريد تناضل من أجل الزيادة في الأجر وضد التعاقد

دعت "التنسيقية الوطنية للبريديين الذين فرض عليهم التعاقد"، التابعة للجامعة الوطنية للبريد واللوجستيك المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، شغيلة البريد متعاقدين ومرسمين إلى الانخراط في الإضراب الوطني ليوم الاثنين 19 غشت 2024، مع مقاطعة المداومة أو أي تكليف، يومي السبت والأحد 17 و18 غشت 2024 ويومي الثلاثاء والأربعاء 20 و21 غشت "2024، كما لوحت بتنظيم مسيرة وطنية ممركزة. تطالب التنسيقية بـ"الإدماج المباشر في النظام الأساسي لمؤسسة مجموعة بريد المغرب وفرعها البريد بنك. لكل البريديات والبريديين المفروض عليهم التعاقد، والمساواة في الحقوق الأجرية والمنح والتعويضات إسوة بجميع العاملين بالقطاع". وتناضل شغيلة البريد أيضا ضد عدم إقرار الزيادة في الأجور لهم، المتفق عليها ضمن الحوار الاجتماعي المركزي بين المركزيات النقابية وحكومة عزيز أخنوش يوم 29 أبريل 2024.

في الفنيدق: إضراب عمال شركة «ميكومار» النظافة

أحدث إضراب عمال شركة "ميكومار" المفوض لها تدبير النظافة بالفنيدق، "أزمة نفايات» في المدينة. يخوض عمال النظافة إضرابا عن العمل واحتجاجات متواصلة مع بداية الشهر الجاري بسبب عدم حصولهم على مستحقاتهم الشهرية. وقد وقع اتفاق يوم 6 غشت 2024 أي في نفس يوم الإضراب من أجل وقفه. جاء الإضراب في عز تواجد رسمي على أعلى مستوى بالمدينة وأيضا خلال الصيف الذي يشهد تواجد كثيفا للسياح، ما اضطر السلطات والشركة لمطالب العمال بتأدية اجورهم المتوقفة، بعدما فشلت إضرابات سابقة في تحقيق المطالب وتلبية غاية الإضراب.

بقلم، العاصي

احتجاج متقاعدو/ات التعليم خلال «اليوم العالمي للمسنين» 1 أكتوبر 2024

قرر اتحاد متقاعدي التعليم بالمغرب الاحتجاج خلال «اليوم العالمي للمسنين» بتاريخ 1 أكتوبر 2024، على عدم تجاوب الحكومة ووزارة التربية الوطنية مع الملف المطلبي للاتحاد، ومطالبة الحكومة بالتفاعل مع المطالب.

وانتقد الإتحاد التابع لنقابة الجامعة الوطنية للتعليم .التوجه الديمقراطي انهيار القدرة الشرائية بفعل استشراء الغلاء وارتفاع الفقر والبطالة وتدهور الخدمات العمومية. كما انتقد مواصلة تهميش فئة المتقاعدين وأصحاب المعاشات وتجميد معاشاتهم.

وطالب اتحاد المتقاعدين بـ "بوقف الاقتطاع الضريبي عن المعاشات"، محملا المسؤولية لـ "الدولة المغربية في ضمان جودة الخدمات الاجتماعية للمتقاعدين وأصحاب المعاشات.»

واعتبر متقاعدو/ات التعليم أن "مخرجات الحوار الاجتماعي المركزي مخيبة وإقصاء تمييزيا ضد المتقاعدين وأصحاب المعاشات الذين حرموا من أية زيادة رغم الغلاء غير المسبوق في كل المواد وتخلي الدولة المغربية عن تحملاتهم الاجتماعية بتصفية صندوق المقاصة ورفع الدعم عن المواد الأساسية".

احتجاج عمال شركة طوب فوراج بمنجم بوازار

خمسة أسابيع على التوالي مرت على دخول العمال في إضراب من أجل الحصول على أجورهم المتوقفة منذ شهر يونيو، وضد توقيف استفادتهم من التغطية الصحية وحرمان أبنائهم من المخيم الصيفي ومنحة عاشوراء. رغم الظروف المناخية القاسية، حيث موجة حر شبه متصلة بالمنطقة، خلال هذه الفترة، يواصل عمال شركة المناولة «طوب فوراج» (Top Forage) بمنجم بوازار (قرب تازناخت) بجماعة وسلسات، إقليم ورزازات، نضالهم الذي انطلق منذ يوم الاثنين 15 يوليوز 2024 بسلسلة إضرابات متتالية، طيلة الأسبوع الأول، مصحوبة بوقفات احتجاجية واعتصامات أمام إدارة شركة «تيفنوت تيغانيمين» (CTT) بالمنجم، وكذا مسيرات أمام ساحتها يوميًّاً، ثم الدخول في إضراب مفتوح منذ يوم الاثنين 22 يوليوز 2024 لتجاهل احتجاجاتهم، وعدم الاستجابة لمطالبهم.

للتذكير، شركة «طوب فوراج» (Top Forage) هي شركة مناولة لدى الشركة الأصلية «تيفنوت تيغانيمين» (CTT) المستغلة لمنجم بوازار لاستخراج الكوبالت أساسا، ومعادن أخرى، كالنحاس، والزرنيخ، والفضة، والذهب؛ وهذه الأخيرة بدورها تابعة لشركة مجموعة «مناجم» (MANA-GEM).

المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

بقلم؛ أحمد بناني

التطابق بين زيادة الأجور وكفاحية مختلف القطاعات

(قبل عام 1971)

	قوة الاضراب	زيادات في الأجور
المناجم	67%	19.85%
الصناعات التحويلية	25%	10 إلى 12%
(المطابع)		17%
الأشغال العمومية البناء	2.9%	12%

إن الكفاحية ضعيفة في أماكن أخرى والزيادات أيضاً. في المقاولات التي تضم 21 إلى 100 عامل، تبلغ قوة الإضراب ٪61.5 مقابل ٪23.1 في المقاولات التي تضم 101 إلى 500 عامل.

إن احتمالات تنظيم الإضراب أقوى في طنجة وفاس منهما في الدار البيضاء. ويبلغ متوسط مدة هذه الاضرابات 5 أيام ونصف قبل عام 1967 و7 أيام بين عامي 1969 و1974. إذا كانت الاضرابات أقل عددًا، فإنها تصبح أطول وأصعب.

مع ذلك، أدت الزيادات في الأسعار إلى خفض والغاء جميع الزيادات في الأجور خاصة منذ 71/1970، وهي السنوات التي انقلبت فيها النسبة نهائياً. في عام 1975، إذا كان مؤشر كلفة المعيشة 174، فإن مؤشر الأجور 179. ومن عام 1959 إلى عام 1969، بلغت الزيادة في تكلفة المعيشة رسمياً نسبة ٪30.3، ولكن حسب مصادر أخرى نسبة ٪82.7.

الملحق الثاني

مشكلة الهجرة (المصدر: لاماليف عدد88-87، نيسان/أبريل، أيار/مايو عام 1977)

إذا بدت الهجرة المغربية ارتفعت في بداية القرن العشرين، فإنها ظلت منخفضة إلى حد ما حتى حوالي عام 1960. وبدءا من هذا التاريخ، شهدت طفرة هامة. وفيما يتعلق بالهجرة إلى فرنسا وحدها، انتقلت سنوياً عمليات دخول العمال المغاربة الدائمين والمسجلين لدى المكتب الوطني للهجرة من 3924 عام 1961 إلى 24077 عام 1970. وفي عام 1975، بلغ عدد المغاربة المقيمين بالخارج 450000 (رقم رسمي)، موزعين على النحو التالي:

فرنسا	280.000
ألمانيا الفدرالية	20.000
بلجيكا	50.000
هولندا	40.000
جبل طارق	3.000
أخرى	
(اغلبية في إسبانيا)	

تعتبر هذه الهجرة المغربية، مثل هجرة بلدان متخلفة أخرى، في البلدان المستوردة كوسيلة لحل مسألة البطالة والحصول على تكوين تقني ومصدر العملة الصعبة لتمويل التنمية الداخلية. ما هو حالها في الواقع، ما هي أسباب وتأثير الهجرة على البلد الأصلي، هنا المغرب.

. مشكلة التشغيل والهجرة

في إحصاء عام 1971، كان مجموع سكان المغرب يناهز 16 مليون نسمة، بمعدل نمو ديمغرافي يبلغ ٪3. ومن هذا المجموع، ثمة 6340000 نشيط، و1770000 في المناطق الحضرية و4570000 في المناطق القروية. فقط 5440000 شخص مستخدم، ويبقى والحالة هذه ما يناهز 900000 عاطل، أي 6/1 من العمال. فيما يتعلق بالعمل الناقص، الذي من الصعب جدا تحديده، تشير التقديرات إلى أن نسبة ٪65 فقط من الأفراد يعملون بدوام كامل. (ما يناهز نسبة ٪20 يعملون 6 أشهر في السنة أو أقل، وتشتغل نسبة ٪5 أقل من 3 أشهر في السنة.) من خلال مقارنة عدد أشهر العمل الفعلي مع الحد الأقصى لمعدل النشاط، يمكن تقدير معدل العمل الناقص تقريبًا بنسبة تناهز نسبة ٪20 في المغرب برمته (نسبة متغيرة حسب الأنشطة). يشكل هكذا معدل العمل الناقص معادلاً للبطالة، حيث يُحتسب على أساس ساعات العمل. من خلال تجميع الظاهرتين، أي العمل الناقص والبطالة، نصل إلى معدل بطالة لا تقل نسبته عن ٪22. هذا الرقم، على الرغم من كونه نظريًا، يعطي فكرة عن حجم مشكلة التشغيل في المغرب. ما هو الدور الذي قد تلعبه الهجرة إذن؟

كيف تحدث الهجرة

تقدر دائرة التخطيط أنه بين عام 1960 وعام 1971 غادر المغرب حوالي 250000 عامل (رقم تقريبي، لعدم وجود طريقة لإحصاء من هاجروا «خارج» الإجراءات الرسمية). يبدو هذا الرقم (من المطلوب تكبيره) هاماً في حد ذاته، لكن هل يمكن إجراء عملية حسابية بسيطة بالقول إن حجم الهجرة يسبب تخفيض نسبة البطالة إلى هذا الحد؟ قد يكون ضرورياً في المقام الأول التأكد من أن جميع من يغادرون البلد كانوا عاطلين لحظة النزوح، أو إذا كانوا يشتغلون، وأن مغادرتهم ستوفر بالفعل مناصب عمل للعاطلين. كما ينبغي أيضاً أن تؤخذ عمليات العودة إلى المغرب في الحسبان. ومما له دلالة في هذا الاتجاه هو توازن الداخلين/الخارجين (من الضروري أيضًا التأكد من أن من يعودون لن يضخموا صفوف العاطلين)، على الرغم من أن هذا التدفق إذا غير المقاربة الكمية للمشكلة فإنه لا يأخذ بعين الاعتبار الجانب النوعي. ليس للداخلين والخارجين نفس المعنى (يتعلق معظم العائدين بالرجال المنهكين أو المتعبين أو المرضى أو المصابين بحوادث). من يهاجرون هم شباب وأقوياء وفي صحة جيدة وفي غمرة قوة الإنتاجية

التتمة ص 23

تتمة ص 22: المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

بقلم؛ أحمد بناني

(معايير الاختيار الطبية صارمة في هذا الشأن). تعني إجراءات التشغيل المعتمدة (عقود اسمية) إخلاء مناطق بأكملها من السكان. إن نسبة العقود المجهولة ضئيلة، ناهيك عن مقاولات البحث عن اليد العاملة التي تأتي الى المناطق لاختيار الأشخاص بنفسها. لا تستطيع وزارة الشغل، طالما أن مجال المناورة لديها ضئيل للغاية، التحكم بالخارجين سواء على المستوى الكمي أو الإقليمي أو النوعي.

إن متطلبات البلد المضيف وأرباب العمل هي التي تفرض نفسها (العمر، المعايير الطبية والمهنية والإقليمية). لا يتحكم البلد أيضًا بعمليات الرجوع، لأنها تحدث وفقًا للظروف الاقتصادية أو السياسية للبلد المضيف، مما يخلق خطرًا فيما يتعلق بتدفق العملات الصعبة التي تعتبر كميزة للبلدان مصدر الهجرة.

لا يمكن اعتبار الهجرة في نهاية المطاف عامل تسوية، لأن جميع معايير الاختيار والقرار (الكمية والنوعية) تعتمد على الخارج. بالإضافة إلى ذلك، فإن لها عواقب ضارة مباشرة وغير مباشرة على مستقبل البلد (إضعاف مناطق معينة ونقص اليد العاملة خاصة في لحظات الذروة (الحرث والحصاد وتلفيف الحوامض)، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج. الصحة والاختلال الديمغرافي).

توزيع اليد العاملة المغربية

ضمن 202199 عامل مغربي في فرنسا مارسوا نشاطا بين عام 1963 وعام 1972، لدينا التوزيع التالي:

الزراعة والغابة	**26.4%**
المناجم	**12.6%**
صناعة الحديد والمعادن	**14.7%**
البناء والاشغال العمومية	**27.4%**
الخدمات المنزلية	**2.5%**
مختلفات	**16.4%**

فيما يتعلق ببلجيكا (إحصاء عام 1967)، كان معظم المغاربة يشتغلون في المناجم (28.1٪) والصناعات التحويلية (34.4٪) والبناء (16.9٪).

حوادث الشغل

تشير الإحصاءات إلى أن العمل في المصانع وفي البناء يعرض العمال لما يناهز أربعة أضعاف الحوادث مقارنة بباقي الأجراء. من ناحية أخرى، تبين أن حوادث شغل بين العمال المهاجرين، أعلى بكثير منها لدى الفرنسيين (سواء من حيث التكرار أو الخطورة). في إطار بحث أجري بين تشرين الثاني/نوفمبر عام 1973 وآذار/مارس عام 1973 حول السكان العاملين المغاربة في فرنسا، تعرضت نسبة 41٪ من العمال المستجوبين للإصابة في الشغل (26٪ مرة واحدة، 15.5٪ عدة مرات) ولم تتعرض نسبة 58.5٪ للإصابة

من قبل. كانت عمال مختصون1 وعمال مختصون 2 وعمال مختصون 3، وعمال مؤهلون 1 وعمال مؤهلون هم من تعرضوا لأكبر عدد من حوادث الشغل: 45٪ و44٪ و33٪ على التوالي ضمن العمال المختصون 1 والعمال اليدويون. تتراوح أعمار معظم ضحايا حوادث الشغل بين 18 و25 عامًا (76٪).

التأهيل والتكوين المهنيين

في إطار البحث المذكور أعلاه، يبدو أن الغالبية الساحقة من العمال المغاربة لا يتمكنون من تجاوز عتبة التأهيل المهني: فقط نسبة 27.5٪ ضمنهم 45٪ من العاملين في قطاع الصناعة حصلوا على منصب عامل مهني. ضمن من تلقوا تعليمًا مهنيًا في المغرب، 54٪ وحسب

منهم حصلوا على عقد شغل عامل مؤهل 1 وعامل مؤهل 2، بينما تشتغل نسبة 16٪ منهم في وظائف عامل مختص 1 (10%)، وعامل مختص 2 (34%) أو عامل مختص 3 (1%).

غالباً ما ترفع شكوى هامة تتعلق بعدم التأهيل أو عدم تطابق الأجر مع نوع العمل: «أمارس شغل عامل مؤهل 1، لكني أتقاضى أجرا كعامل مختص 2»، وهي ملاحظة كثيراً ما ما يجري سماعها.

يشتغل معظمهم كعامل يدوي أو عامل مختص بالكاد، ما يعني أن العامل لن يحقق أي تقدم شخصي، بقدر ما لا يستفيد من فرص تعلم تقنيات جديدة، لأن مراكز التكوين المهني قليلة جدا، وعدد المناصب الخاصة للأجانب منخفضة جدًا (10٪ في مراكز التكوين المهني للبالغين في فرنسا). من المغاربة الذين عملوا لأول مرة في فرنسا بين عام 1967 وعام 1972: نسبة 87٪ دون تأهيل، ونسبة 12.6٪ مؤهلين، ونسبة 0.4٪ تقنيون وأطر. في بحث أنجز في هولندا عام 1966، كانت نسبة 1٪ فقط من المغاربة مؤهلين.

يتضح والحالة هذه انعدام أي اكتساب لتكوين مهني. بالنسبة للبلدان مصدر الهجرة الأخرى، فإن الدراسات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين في مجال التكوين التقني تشير إلى نفس الاتجاه. (يتحدث البروفيسور قيصر الذي قام بتجميعها عن أسطورة حصول العمال المهاجرين على تكوين مهني).

إجمالاً، وبمجرد البقاء في مجال التشغيل والتكوين المهني، لا يبدو أن الهجرة عامل إيجابي للبلدان المصدرة. ويبدو لنا أن البلدان المسماة «مضيفة» غير جديرة بعد بهذه الصفة، لأن اليد العاملة المهاجرة لا تزال، في الواقع، ضعيفة الحماية وسكنها سيئ، وغير محترمة في كرامتها، وغير مكونة، وغير متعلمة، وغير متمتعة برعاية صحية. وغير مرفقة بأسرتها أو مصحوبة بها بقدر أقل ومحرومة من أي حق سياسي أو نقابي فعلي.

التتمة ص 24

تتمة ص 23: المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

الملحق الثالث

ميثاق المؤتمر التأسيسي
والقانون الاساسي
للاتحاد الوطني للقوات الشعبية

يجتاز المغرب مرحلة حاسمة في تاريخه الوطن، حيث يخوض معركة فاصلة في سبيل التحرر والبناء، يجد فيها نفسه وجها لوجه أمام الاستعمار الذي يعمل جاهدا لاستمرار سيطرته والمحافظة على امتيازاته، تحت ستار الاستقلال الشكلي.

وبعد ثلاث سنوات من التردد والجمود والحيرة ضعف خلالها حماس الجماهير الشعبية وكادت أن تدفع بالبلاد إلى شفا الهاوية.

- وفي الوقت الذي استرجعت فيه القوات الوطنية اندفاعها وحماسها، وفي الوقت الذي استطاعت فيه الجهود المتواصلة الفعالة أن تستخلص وسائل التحرر والبناء وتوطد دعائمها.

- في هذا الوقت نشاهد قيام حملة من الدس والبلبلة والتفرقة، تجد في تكاثر الهيآت السياسية المصطنعة مساعدا لتحطيم معنويات الشعب، وصرفه عن المعركة الحقيقية التي يفرضها تحقيق الأهداف الوطنية.

- وإن الموقعين على هذا الميثاق المقدرين لمسؤولياتهم أمام خطورة الساعة وفيهم مسؤولون عن منظمات سياسية وأخرى مهنية وثقافية.

- سواء منهم رجال الصناعة والعملة والفلاحون والتجار والطلبة،

- وكلهم وإن كانوا ينتمون إلى منظمات سياسية مختلفة، وأوساط متعددة،

فإنما تجمعهم جميعا رغبة متعادلة صادقة في الوحدة والعمل الوطني،

يعلنون:

- أنه لا يوجد أي تناقض بين مصالح العناصر التي تؤلف الشعب المغربي، وإن الاتحاد وحده كفيل بإحباط المطامع الاستعمارية، و بتحقيق الأهداف الوطنية.

. ويؤكدون:

- إن الهيآت السياسية في شكلها الحاضر أصيبت بالتعفن، ولم تعد صالحة للقيام بتربية الجماهير وتجنيدها للمهام البنائية، بل صارت أداة للتفرقة، ووسيلة لاكتساب مراكز شخصية أو للاحتفاظ بها، هذا إن لم تمهد السبيل لتدخل اليد الأجنبية، ولم تسخر في مصالح خسيسة متسترة. لذلك فإن الموقعين على هذا الميثاق استجابوا لنداء ضميرهم ووطنيتهم وتلبية للرغبة التي طالما أعرب عنها صاحب الجلالة المعظم، ولإرادة الجماهير الشعبية المصممة على توطيد وحدتها، وتقوية إيمانها وتحررها لخدمة الصالح العام تلك الخصال التي أحرزها الوطن على الاستعمار.

بقلم؛ أحمد بناني

يقررون:

- التخلي عن صفاتهم الحزبية وألوانهم السياسية، وفي غمرة الأخوة الصادقة يؤسسون:

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

حيث سيجد كل مواطن مجالا للعمل الإيجابي في جو من الوضوح والحماس وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:

- الدفاع عن الاستقلال والوحدة الكاملة للتراب الوطني.

- جلاء القوات الأجنبية وتصفية مخلفات الاستعمارية من القيود العسكرية والاقتصادية والفنية.

- مواصلة سياسة التحرر الاقتصادي لضمان التشغيل الشامل والعدالة الاجتماعية .

- تحقيق الإصلاح الذي هو شرط لرفع مستوى معيشة جماهير الفلاحين.

- انتهاج سياسة التصنيع وتأميم المرافق الحيوية للاقتصاد لضمان ارتفاع الدخل القومي ارتفاعا مضطردا لفائدة جميع السكان.

- الإسراع بتحقيق إصلاحات جوهرية في الإدارة وتكوين الاستشارات وفقا لمقتضيات بناء الاستقلال.

- اقامة ديمقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم بأنفسهم سواء في الصعيد الوطني أو المحلي في دائرة ملكية دستورية تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد الخامس.

- مساعدة الشعب الجزائري المكافح من أجل تحرره وتحقيق وحدة المغرب العربي في نطاق الأخوة العربية والتضامن الافريقي.

تطبيق سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم التبعية والتعاون الحر والتضامن مع الشعوب المناضلة من أجل التحرر، وعلى أساس تقوية دعائم السلام العالمي.

والموقعون على هذا الميثاق يوجهون نداء أخويا حارا إلى جميع المواطنين المخلصين لا يستثنون منهم أحدا:

- لأخذ مكانهم في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ونسيان الحزازات والاحقاد ونبذ كل تصعب حزبي.

- والعمل الإيجابي يروم الوئام والامتنان في سبيل بناء مغرب تسود فيه الاخوة والرفاعية والديمقراطية تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة محمد الخامس.

الدار البيضاء 6 أيلول/سبتمبر 1959